محددات برامج المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة فى المؤسسة الأمنية
دراسة حالة على قطاع الرعاية اللاحقة

د.حنان فاروق جنيد
الأستاذ المساعد بقسم العلاقات العامة والإعلان
بكلية الإعلام ـ جامعة القاهرة

أولاً:مشكلة الدراسة:

تهدف العلاقات العامة إلى إقامة علاقات طيبة، وزيادة فرص التفاهم المتبادل والتوافق والانسجام بين المنظمة والجماهير، سواء كان هذا الجمهور(داخليا) كالعاملين بالمنظمة حتى يشعرون بالرضا والارتياح، وترتفع الروح المعنوية بينهم، فيرتفع إنتاجهم، وينمو إحساسهم بالانتماء، ويتأتى ذلك عن طريق تنفيذ برامج للتثقيف والإرشاد، والتدريب ، وتحسين ظروف العمل، ووضع نظام عادل منصف مناسب للتعويض، والتثبت من أن الأجور وغيرها من مزايا العمل، تتناسب مع متوسط الأجور.أم كان هذا الجمهور خارجيا ويتمثل في المستفيدين من الإدارة.

فمهارة العلاقات العامة يجب أن يمتلكها رجل الأمن في معاملاته اليومية، ذلك لأن المقصود بمهارة العلاقات العامة هو القدرة على تحقيق المعادلة الصعبة في الأداء الأمني، وهى مسئولية تحقيق الأمن وتنفيذ القانون، مع كسب ثقة الجمهور ورضائه، هذه المهارة التي تتجلى في القدرة على الإقناع، والاتصال الفعال مع الجماهير بهدف تحقيق المصلحة المشتركة والمتبادلة بين الشرطة والجماهير.

ولقد تطور مفهوم الرعاية اللاحقة من خلال تطور النظر الي المجرم وذلك في ظل مذهب الدفاع الاجتماعي والذي ينطلق من فكرة إنسانية مضمونها ان الشخص الذي ارتكب الجريمة هو ضحية ظروف اجتماعية معينة وهي التي دفعت به الي طريق الانحراف

وغالباً ما تكون الظروف الاجتماعية لها دور في ارتكاب الجاني لجريمته وعليه لتحقيق العدالة يجب أن يقوم المجتمع برعاية المفرج عنه عقب تنفيذ العقوبة المقررة مباشرة وكذلك رعاية أسرته في حال قيامه بتنفيذ العقوبة المقررة للجريمة التي اقترفها.. لأن عودة المفرج عنه الي الجريمة يدفع أفراد أسرته الي الانحراف مما يخلق أجيالاً متعاقبة من المجرمين الجدد .

أنشئ الاتحاد النوعي لجمعيات رعاية المسجونين عام ١٩٦٩بموجب القرار الوزاري رقم ٣٧، ثم أنشئت جمعية رعاية المسجونين عام ١٩٥٤ بالقاهرة ثم انتشرت لتشمل تقريبا كافة المحافظات الجمهورية وأوكل لها ؛رعاية اسر المسجونين وتقديم كافة المساعدات المادية والمعنوية لهم، رعاية المفرج عنهم والعمل على توفير فرص العمل لهم ، إقامة الدراسات والأبحاث اللازمة فى مجال رعاية المفرج عنهم واسر المسجونين.

وقد توجت تلك الجهود بمشاركة وزارة الداخلية في تطوير الرعاية اللاحقة بجمهورية مصر العربية بصدور القرار الوزاري رقم ١٢٧٢ لعام ١٩٧٢ بشأن إنشاء قسم للرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن العام لرعاية اسر المسجونين والمفرج عنهم ، وصدور القرار الوزاري رقم ٧٢٥ لعام ١٩٧٣ بشأن وحدات الرعاية اللاحقة بإدارات البحث الجنائي بالمديريات لمتابعة المفرج عنهم ورعايتهم حتى يتم ضمان عدم عودتهم للسلوك الإجرامي ومساعدة أسرهم بالخدمات العامة في كافة قطاعات الدولة، وصدور القرار الوزاري ١٤٦٠ لعام ١٩٧٩ بشأن إشراف قطاع الأمن الاجتماعي على تنفيذ قرارات الوزارة في مجال الرعاية اللاحقة، وصدور القرار رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم إدارة الرعاية اللاحقة لخلق رأى عام نحو العمل على مساعدة تلك الفئة – الرعاية اللاحقة للمسجونين لمدة تزيد عن ستة أشهر ومن في حكمهم ، وذلك بتوفير فرص الكسب الشريف لهم ، ابتغاء امن المجتمع والحد من الجريمة -- والاشتراك في الجهود التي تبذل لرعاية اسر المسجونين بالتنسيق مع كافة الجهات العاملة في هذا المجال بقصد تذليل العقبات التي تواجها تلك الفئة والعمل على استقرار هذه الأسر، وصدور القرار الوزاري ١١٥٤٤ لسنة ١٩٩٨ بشأن تعديل البناء

التنظيمي لإدارة الرعاية اللاحقة وتنظيم عمل الأقسام بالإدارة وزيادة مساحة التعامل مع كافة الأجهزة الوزارية في الدولة وذلك لزيادة حجم المساعدات ونوعيتها.

وقد استطاعت مصر بتلك الجهود تحقيق اكبر قدر من الحفاظ على البعدين الاجتماعي والأمني معا لتحقيق عنصر الاستقرار داخل المجتمع، وقد اعتمدت إدارة الرعاية اللاحقة في تحديد أسس وبرامج الرعاية اللاحقة على ما أكدته كافة القوانين والأعراف بأن الفرد مسئول عما ارتكبه من انحراف مسئولية فردية وليست جماعية ، وبالتالي فإن عقاب الفاعل عما ارتكبه من جرم مقتصر عليه فحسب ، ويجب ألا يمتد هذا العقاب ليشمل أعضاء أسرته ، سواء بالحكم البيني الاجتماعي، فإن تلك الأسر تفرز حتماً عضوا جديدا في مجتمع الإجرام ، وعلى هذا الأساس تبرز الحاجة ماسة لرعاية تلك الأسر وشمولها برعاية لاحقة فعالة ومؤثرة أثناء قيد حرية عائلها وعدم تركها تصارع الظروف القاسية للحياة بعد غياب عائلها ووضعه في السجن(١).

وهنا يبرز دور الإدارة في مساعدة هذه الفئة في حياة كريمة تعيد اندماجهم في المجتمع وكذلك وقاية أسرهم من الانحراف وذلك عن طريق إيجاد فرص العمل الشريف لهم ومساعدتهم في حل مشاكلهم لإبعادهم عن طريق الانحراف حتي يعودوا مواطنين شرفاء مما يوفر الأمن والأمان للمجتمع.

يتعرض أفراد أسرة السجين لتيار الانحراف أكثر من غيرها من باقي الأسر نتيجة غياب دور عائل الأسرة داخل السجن ، وبالتالي تكون وصمة السجن عامل هام يشعر به باقي أفراد الأسرة . تتعرض تلك الأسر للتفكك الاجتماعي وانهيار الوحدة الأسرية ويتمزق نسيج التكوين الاجتماعي عندما يخفق أفرادها في القيام بالدور المنوط به بشكل سليم ومناسب(٢) .

كما تلاحق تلك الأسر وصمة العار بسبب نظرة المجتمع لهم وتعرضهم إلى العديد من الأزمات والمشكلات والمضايقات التي تحد من أدائهم داخل الحياة الاجتماعية، وقيام أفراد المجتمع بفرض حالة من العزلة على تلك الأسر مثل الإحجام عن الزواج بأبناء أو بنات تلك الأسر بدعوى أنهم أبناء الجريمة والسوابق ، وتعرض تلك الأسر للعديد من ألوان الفصل الاجتماعي عن المجتمع نتيجة تعرضهم للنقض والتجريح والسخرية من الآخرين في مختلف البيئات الاجتماعية مثل المدرسة – الجامعة – الجيران – العمل... الخ مما يدفع الكثير منهم إلى اللجوء للانحراف لإشباع احتياجاتهم أو الاغتراب عن المجتمع.

كما تتعرض تلك الفئة للعديد من المضايقات الاجتماعية المختلفة فتتحول تلك المضايقات إلى ضغوط نفسية واجتماعية تجعلهم يشعرون أنهم يعيشون في سجن مفتوح هو أكثر ظلمة من السجن المغلق فتزداد نسبة الإصابة بالأمراض النفسية والفسيولوجية. والشعور الدائم بالعدائية للمجتمع المحيط بتلك الأسرة نتيجة سجن عائل الأسرة وعدم رعاية تلك الأسرة رعاية اجتماعية شاملة، تصيب الأبناء بالأمراض النفسية .

بالإضافة إلى معاناتهم من الضغوط الاقتصادية وعدم إشباع ابسط الحاجات الإنسانية من (ترفيه وعلاقات اجتماعية – تعليم – صحة – جنس) لا يؤدى بهم إلى الانحرافات السلوكية والأمراض النفسية والفسيولوجية فقط بل يدفعهم دفعا إلى العمل على تكوين جماعات الإجرام ويعمق الشعور لديهم بكراهية النظام الاجتماعي القائم وانه لا أمل للغد، فعائل تلك الأسرة (موصوم بوصمة الجريمة) وأسرته مشردة بلا عائل أو رعاية، فإن كانت أزمة المفرج عنه أن أسرته تبتعد عنهم خشية عاره فإنه غالبا ما يعود إلى ارتكاب الجريمة(٣).

وترتكز المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والمنظمات على عدة مفاهيم أساسية، يتمثل أهمها فى كونها فلسفة اجتماعية للإدارة ، بحيث تعتمد دائمًا على سياسة المؤسسة من جانب والمجتمع من الجانب الآخر.

ويعتبر **Cynthia, Clark** من أبرز العلماء الذين اهتموا بمفهوم المسئولية الاجتماعية كعملية يقوم بها المديرون لضمان أداء دورهم الاجتماعى ، وتتمثل فى:(٤)

١. إدراك المشكلة والوعى بها .
٢. عمليتى التحليل والتخطيط .
٣. الاستجابة فى صورة تطوير للسياسات .
٤. التنفيذ.

كما تتمثل المسئولية الاجتماعية في مجموعة من الأنشطة يقصد من خلالها تحقيق التوافق والانسجام المستمر بين السياسات الخاصة بالمؤسسة والسياسات العامة للمجتمع عن طريق الاتصال الصاعد والهابط بينهما(٥)

وضع العهد الدولي لحماية حقوق المسجونين وأسرهم الخطوات الرئيسية نحو اتخاذ كافة الوسائل والتدابير لحماية تلك الفئة فى بعض بنوده الخاصة بالمسجونين وأحقيتهم فى المعاملة الكريمة، والعمل على إصلاحهم وتأهيلهم استعدادا لعودتهم الى مجتمعاتهم حاملين كافة الحقوق المدنية والسياسية وأحقيتهم في مباشرة تلك الحقوق بما يعود عليهم وعلى مجتمعاتهم بالنفع العام، وذلك ضمانا لعدم عودتهم الى السلوك الانحرافي ، واستقراراً لأسرهم من الانحراف نحو الفعل الإجرامي وفاءً لرفض المجتمع تواجدهم داخلة، وانحسار حقوقهم المدنية والسياسية نتيجة وصمهم اجتماعيا بوصمة الجريمة التى لرتكبها عائل الأسرة .

معنى ذلك أنة بصدور هذا العهد الدولي، اكتملت جزئيا فكرة الرعاية الشاملة التى لا تتناول رعاية المسجون أو المفرج فحسب، من كافة النواحي الاقتصادية والصحية والثقافية بل امتدت لتشمل رعايته من حيث مباشرة حقوقه المدنية والسياسية وشمول أسرته اجتماعيا بتلك الرعايا وذلك فى قالب دولي صدقت علية كافة الدول بالموافقة في حدود التشريعات القانونية المحلية لكل دولة .

ولا يقتصر دور العلاقات العامة على التعريف بأنشطه الجهاز بل يمتد لاستقبال المعلومات من الجمهور ليعمل من خلال هذه المعلومات على تطوير الجهاز ، وكما أن لها دور في تلبية رغبات وحاجات الجمهور الداخلي من نواحي مختلفة وخلق صورة ذهنية ايجابية للمؤسسة لدى الجمهور الخارجي.

ويمكن توضيح أهمية العلاقات العامة مع الجمهور الخارجي من خلال ما تؤديه من تكوين السمعة الطيبة للمنشأة والصورة الذهنية الممتازة عنها لدى مختلف فئات المتعاملين معها، على أساس من الحقائق والمعلومات الصادقة .

ويمكن تحديد ثلاثة مستويات للمسئولية الاجتماعية لإدارة المؤسسات وتتمثل فيما يلي: (٦)

١ -المستوى الأول الأساسي:

يتعلق هذا المستوى باحترام القانون ، واحترام العدالة وتطبيقاتها ،وتطبيق مبدأ المساواة وعدم التفرقة ، سواء بين الجمهور الخارجي وخدمتهم جميعًا ، أو بين الجهاز الإداري والعاملين الذين يمثلون الجمهور الداخلي لها.

٢ -المستوى الثانى المؤسسى:

يتعلق هذا المستوى بدور المؤسسة فى الحد من أى آثار سلبية لنشاطها فى المجتمع، والأضرار التى تلحق به ، سواء كانت أضرارا بيئية أو أخلاقية أو اجتماعية...إلخ ، وكذلك العمل والتصرف بروح القانون واحترامه.

٣ -المستوى الثالث المجتمعي:

ويتعلق هذا المستوى بمسئولية المؤسسة فى حل مشكلات المجتمع والعقبات التى تعوق تقدمه والمساهمة فى النهوض به أى المساهمة فى أن يكون المجتمع مجتمعًا صحيًا صالحًا ، يخلو من المشكلات والعقبات التي تحول دون تقدمه بصفة عامة .بقول آخر ، هل يعد نشاط المؤسسة إنتاجية - كانت أو خدمية خدمة حقيقية تفيد المجتمع وأفراده؟

ولم تعد تقع المسئولية الاجتماعية على عاتق الأسرة والمجتمع والدولة فحسب بل أنها تقع على عاتق العالم أجمع؛ فهى مسئولية جمعية وليست مسئولية فردية؛ أو هى مسئولية مشتركة يشترك فيها الأفراد على مستوى المجتمع الواحد كما يشترك فيها العالم أجمع على المستوى العالم ككل(٧)

وعلى نفس المنوال فقد أكد علماء اجتماع معاصرون(٨) على أن المجتمع الحديث يكشف عن مسئوليات وتحديات جديدة ناتجة عن ظهور ما أطلقوا عليه في المجتمع المعاصر أصبح risk society مجتمع المخاطرة أو مجتمع الخطر مشغولاً على نحو أكبر بمشكلات المستقبل، والسلامة، وبالتعامل مع المخاطر وصور عدم الأمن. وتنتج المخاطر المعاصرة من عمليات التحديث نفسها، على أثر التطورات والتجديدات فى المجال الصناعى وفى مجال استغلال الطبيعة. فهذه المخاطر سوف تفر ض على الإنسان واقعًا جديدًا، بل إن المواقع التى يمثلها البشر فى مجتمع المستقبل لن تكون مواقع للثروة، بل تكون مواقع للخطر، أى أن موقع الإنسان يتحدد بقربه أو بعده عن مناطق الخطر، أو بقربه أو بعده عن إمكانية التعرض للخطر. فى هذا الظرف تصبح المسئولية الاجتماعية فى صدارة الاهتمام.

فإذا كان مجتمع الخطر ينتج عن سلوكيات وتدخلات للأفراد والمجتمعات والدول فإن الحد من هذه التدخلات وضبط المخاطر التى يتعرض لها المجتمع، يعد مسئولية اجتماعية جمعية لكل أفراد المجتمع ولكل الشركاء فيه. وأحسب أن الأطروحات التى قدمها الفلاسفة وعلماء الاجتماع حول ضرورة المسئولية الاجتماعية وحول استشعار الخطر فى المجتمع المعاصر قد نبهت إلى أن المجتمعات الحديثة تعيش ازمة مسئولية أو أزمة أخلاقية، وأنه تحتاج إلى وقفة تأمل ذات تجعل الأطراف جميعًا يعون مكامن الخطر، ويعملون من أجل تداركه.

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في تساؤل مؤداه: مامحددات المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة بقطاع الرعاية اللاحقة بالمؤسسة الأمنية؟

ثانياً:أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تتناوله الباحثة ، وهو المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة بدور الرعاية اللاحقة ، ويمكن تقسيم هذه الدراسة إلي :-

أ-الأهمية النظرية : وتتمثل في :

١. مزيد من الإدراك وطرح الرؤى لأبعاد المسئولية الاجتماعية بالمؤسسة الأمنية.
٢. محدودية الدراسات في البيئة العربية- في حدود علم الباحثة – التي تتناول متغيرات المسئولية الاجتماعية في العلاقات العامة ولاسيما فى المؤسسة الامنية

وقطاعاتها الاجتماعية على وجة التحديد ، مما يؤدي إلي إثراء التراث المحلي والعربي .

ب: الأهمية التطبيقية: وتتمثل في : التعرف على الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية في الدور الاجتماعي للعلاقات العامة بالمؤسسة الأمنية في محاولة لتفعيل الجوانب الإيجابية ، ومواجهة الجوانب السلبية.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي **التعرف على فعالية برامج المسئولية الاجتماعية لأجهزة العلاقات العامة بإدارة الرعاية اللاحقة في المؤسسة الأمنية .**

ويتفرع منه عدة أهداف تتمثل في :

١- التعرف علي محددات المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة بإدارة الرعاية اللاحقة بالمؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين(الضباط والمدنيين)

٢- التعرف علي محددات المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة بإدارة الرعاية اللاحقة بالمؤسسة الأمنية تجاه اسر المسجونين والمفرج عنهم.

٣- التعرف على إمكانات ومعوقات أجهزة العلاقات العامة بالمؤسسة الأمنية في تحقق المسئولية الاجتماعية؟

رابعاً : تساؤلات الدراسة :

فى ضوء أهداف الدراسة وفقا للمتغيرات البحثية وعلاقتها بمجتمع الدراسة تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: **ما فعالية برامج المسئولية الاجتماعية لأجهزة العلاقات العامة بإدارة الرعاية اللاحقة في المؤسسة الأمنية ؟**

ويتفرع منه عدة أسئلة تتمثل في:

١. ما محددات المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة بإدارة الرعاية اللاحقة بالمؤسسة الأمنية تجاه اسر المسجونين والمفرج عنهم؟

٢. ما محددات المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة بإدارة الرعاية اللاحقة بالمؤسسة الأمنية من وجهة نظر العاملين (الضباط والمدنيين)؟

٣. ما إمكانات ومعوقات أجهزة العلاقات العامة بالمؤسسة الأمنية في تحقق المسئولية الاجتماعية؟

خامساً:المدخل النظري للدراسة (**نظرية المسئولية الاجتماعية**):

ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقرير نشر عام ١٩٤٧ بواسطة لجنة هوتشينز وقد استهدفت النظرية وضع ضوابط أخلاقية للصحافة والتوفيق بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية .

وجد Finke عام ١٩٨٨ أن نظرية المسئولية الاجتماعية تؤكد على ضرورة مشاركة المؤسسات الإعلامية في بناء مجتمعها وانتقاد الأوضاع الخاطئة التي لا تتوافق مع اهتمامات ومصالح جمهورها ، كما يجب عليها البعد عن الأمور الشخصية لحياة الأفراد[٩] . وتنطوي هذه النظرية أيضاً على عدة مبادئ منها قيام وسائل الإعلام بالتزاماتها الاجتماعية في خدمة المجتمع وأفراده ، وإتاحة الفرصة أمام مختلف الأراء للتعبير عن نفسها ، ووضع مقاييس مهنية من الصدق والموضوعية والتوازن والدقة[١٠] .

ويمكن يلخص دينيس ماكويل المبادئ الأساسية لنظرية المسئولية الاجتماعية في الجوانب الآتية[١١]:

١- أن الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام الأخرى يجب أن تقبل وأن تنفذ التزامات معينة للمجتمع .
٢- يمكن تنفيذ هذه الالتزامات من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن .
٣- لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي .
٤- أن الصحافة يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية
٥- أن الصحافة يجب أن تكون متعددة وتعكس تنوع الآراء وتلتزم بحق الرد .
٦- أن للمجتمع حقاً على الصحافة في أن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها .
٧- أن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة[١٢] .

اهتم Wentezel (١٩٩١) بجانب أخر من جوانب المسئولية الاجتماعية حيث تتحدد هذه المسئولية لديها على أنها إلزام الفرد بالقواعد الاجتماعية وتوقعات الدور، وتوجد هذه القواعد بمقتضى الأدوار الاجتماعية التي تحدد القواعد للاشتراك في الجماعة كانعكاس للمعايير الاجتماعية والثقافة الواسعة أو كنتيجة للالتزامات الشخصية نحو الأخرين(١٣).

ويرى Bean (١٩٩٢) أن المسئولية الاجتماعية تتجسد في سلوك يمارسه الفرد ويمكن ملاحظته عندما يتصرف الفرد حسب القواعد والمعايير والمبادئ الخاصة بالجماعة التي ينتمي إليها وقد تكون هذه الجماعة المرجعية جماعة صغيرة كجماعة الأصدقاء أو جماعة كبيرة مثل الجماعة العرقية للفرد أو الدولة نفسها, وعندما يتصرف الفرد بشكل مسئول اجتماعياً فإنه يحرص على أن يعلى من شأن مصالح الجماعة ويحفظ قوتها وتماسكها.(١٤)

وبالتطبيق على موضوع الدراسة يمكن الاستناد في الدراسة الحالية على عدة مبادئ أهمها

١- أن إدارة الرعاية اللاحقة تعمل على تنفيذ التزامات اجتماعية وأمنية تجاه المجتمع .
٢- يمكن تنفيذ هذه الالتزامات من خلال الالتزام باللوائح والمعايير المهنية لأداء الخدمات وتقديم المساعدات.
٣- يجب أن تكون الخدمات المقدمة من إدارة الرعاية اللاحقة متعددة وتعكس تعدد احتياجات الفئات المستهدفة من الخدمات(المفرج عنهم ، أسر المسجونين).
٤- أن للفئات المستهدفة حقاً على إدارة الرعاية اللاحقة في أن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها تعكس مسئوليتها الاجتماعية عن هذه الفئات.
٥- أن التدخل العام في حياة أسر المسجونين والمفرج عنهم يرتبط بالمسئولية الاجتماعية لتحقيق مصلحة الفئات المستهدفة والمجتمع .

سادساً: الدارسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت المسئولية الاجتماعية ويمكن عرض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة في محاولة للتعرف على الأبعاد التي تناولتها هذه الدراسات والأبعاد التى لم تتناولها في محاولة للاستفادة من الدراسات السابقة ودراسة بعض الجوانب التي لم تدرس. ويمكن عرض الدراسات السابقة من خلال محورين هما:

المحور الأول: دراسات تناولت المسئولية الاجتماعية.
المحور الثاني: دراسات تناولت الرعاية اللاحقة.

المحور الأول: المسئولية الاجتماعية في المؤسسات:

دراسة عزة عبد العزيز (١٩٩٢)(١٥) التي استهدفت التعرف على إلى أى مدى التزمت كل من جريدة الأهرام وجريدة الأهالي بمسئولياتها الاجتماعية في معالجتها للوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة أثناء فترة الدراسة .فقد قامت الباحثة بتحليل مضمون ٧٦ عدداً لكل صحيفة . وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن جريدة الأهالي بشكل عام أكثر تحملاً لمسئوليتها الاجتماعية من الأهرام ، حيث بلغ عدد الأهداف والقيم والوظائف التي عكستها الأهالي ٦٥٦ بينما بلغ مجموع ذلك في الأهرام ٦٢٢ .كما تفوقت الأهرام في مسئوليتها الاجتماعية على الأهالي في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وتوصلت دراسة عبد الوهاب كحيل : المسئولية الاجتماعية للصحافة المدرسية (١٩٩٢)(١٦) : إلى أن الصحافة المدرسية يجب أن تقوم بدور حيوي وفعال في التعرف على قدرات التلاميذ والكشف عن مواهبهم .وأن عملية التعرف على القدرات وتنمية التفكير الإبداعي لدى التلاميذ لا تتوقف على مرحلة تعليمية دون أخرى ، بل يجب أن تقوم بها الصحافة المدرسية بالتعرف عليها والكشف عنها باعتبارها نشاطاً مدرسياً حراً.وكانت الدراسة استهدفت دراسة الواقع الفعلي للصحافة المدرسية عن طريق تحليل مضمون بعض الصحف المدرسية الصادرة بسوهاج ، وذلك للوقوف على مدى قيام هذه الصحف المدرسية بمسئولياتها الاجتماعية .

دراسة ميرسير Mercier (١٩٩٣)(١٧) هدفت إلي إبراز دور الإدارة المرتفعة للمسئولية الاجتماعية علي الارتقاء بالرياضة الأولمبية ، وأجريت الدراسة علي رياضي الأولمبياد في لينوكسفيل Lennoxville ، وعرضت علي العينة محاضرات مدير مؤسسه تيت ماكينزي Tait Mckenzie كوسيلة لنقل وتعليم المسئولية الاجتماعية ، واستخدمت مقاييس المسئولية الاجتماعية والشخصية ، وأسفرت النتائج عن ارتفاع نسبة المسئولية الاجتماعية عند القيادات المسئولة عن التعليم الأولمبي حيث تقوم بنقل الشخصية المسئولة إلي المتعلمين من خلال الالتقاء النظري والعملي، كما أنها تؤثر علي ارتفاع نسبة المسئولية الاجتماعية للاعب الأولمبي من خلال الممارسة الفعلية.

وتساءلت دراسة محمد حسام الدين (١٩٩٦)(١٨) حول المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية سؤال رئيسي مفاده : إلى أي مدى التزمت الصحف القومية والحزبية بالموضوعية الصحفية خلال فترة الدراسة التحليلية التي امتدت من عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٤ ، وما هي العوام التي تؤثر على درجة التزامها بهذه القيمة المهنية ؟ .وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود موضوعية مطلقة لأي من المعالجات للصحف القومية والحزبية في عينة الدراسة بالتطبيق على قضايا العنف السياسي .كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود توازن كامل في عرض الأحداث الخاصة بالعنف السياسي في الصحف القومية والجزبية على السواء إضافة إلى وجود تحيز ملحوظ في المعالجة الإخبارية المقدمة عن العنف السياسي في الصحف القومية والحزبية وفق منظور وسياسة كل صحيفة ، وأن البيئة الصحفية والتوجه السياسي لكل جريدة تعد العوامل الأساسية التي تفسر تحيز الصحف القومية والحزبية في مصر .

دراسة حسن عوض هديبان الرشيدي(١٩٩٦)(١٩):تركزت هذه الدراسة على التساؤل عن مدى ممارسة المنشآت الصناعية من القطاع الخاص بدولة الكويت للجوانب الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية ،وهدفت الدراسة الى الاستعراض النظري لمختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية، واقتراح قائمة تضم كافة عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تتوافق مع طبيعة البيئة الإسلامية والتعرف على دور الحكومة في ذلك المجال.

كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة منشآت الأعمال الصناعية الخاصة بالكويت لمسؤولياتها الاجتماعية. ومن أهم الفروض التي تقوم عليها الدراسة، أن سقف مستوى إدراك المنشآت الصناعية في القطاع الخاص بدولة الكويت لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يؤثر سلبياً على وفاء تلك المنشآت بمسؤولياتها الاجتماعية، يؤثر أسلوب تناول الحكومة لموضوع المسؤولية الاجتماعية بصورة سلبية على مدى التزام الشركات الخاصة لمختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية.

و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإجراء بحثه، وقد حدد الباحث مفردات مجتمع البحث بعدد ٣٠٠ مفردة يمثلون العاملين بوظائف الإدارة بالمستويات الإدارية الثلاث بعدد ٣٤ منشأة صناعية خاصة وقد اتبع الباحث في جمع بيانات البحث الأول أسلوب المقابلة المقننة،واستخدم الباحث في تحليل البيانات الأولية الأساليب الإحصائية الخاصة بالتكرارات الخاصة بالإجابات ونسبتها المئوية ومعامل ارتباط بيرسون بين مختلف المتغيرات بالبحث مع حدود الثقة.

استهدفت دراسة Kristie Buton (١٩٩٧)(٢٠) حول المسئولية الاجتماعية في تغطية القضايا المحلية المثيرة للجدل بالتطبيق على جريدتين محليتين بهدف التعرف على حدود الاختلاف بينهما في معالجة القضايا المحلية خلال فترة استغرقت أربعة أيام . وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى حاجة الصحف المحلية إلى الالتزام الأخلاقي ليس فقط على مستوى الأداء المهني " التوازن ، الحياد ، الدقة " بل أيضاً على مستوى تقديم تغطية إخبارية تتسم بالمسئولية في مختلف جوانبها في معالجة مشكلات المجتمع المحلي في الولايات المتحدة .

استهدفت دراسة عبد الجواد سعيد ربيع (٢٠٠٣)(٢١) بعنوان : " المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية في معالجة قضايا المجتمع " التعرف على مدى التزام الصحافة المصرية (الأهرام – الوفد – الأسبوع) كماً وكيفاً في معالجة القضايا الاقتصادية في ضوء نظرية المسئولية الاجتماعية خلال شهرين كاملين (١ يناير ٢٠٠٣ حتى ٢٨ فبراير ٢٠٠٣) . وتوصلت الدراسة إلى أن صحف الدراسة اعتمدت على الحقائق والأرقام في معالجة قضايا الدراسة ، وجاءت الأهرام في المرتبة الأولى بنسبة بلغت ٤٧.٤% ،ثم جاءت بعدها الوفد والأسبوع.وكذلك جاء استخدام الصحف لأسلوب الترغيب والترهيب في المرتبة الأولى لاستخدام الأسلوب العاطفي بالدراسة ، واحتلت صحيفة الوفد المرتبة الأولى بنسبة ٢٥.٦% .كما توصلت الدراسة إلى أن صحف الدراسة اعتمدت على استخدام الحقائق والأرقام في معالجة الموضوعات المدروسة في المرتبة الأولى بين صحف الدراسة .وتوصلت الدراسة أن الأهرام جاءت في المرتبة الأولى من حيث استخدام الأشكال التحريرية في معالجة قضايا الدراسة تليها الوفد ثم الأسبوع .

ودراسة بالمير وجراي (2007) (٢٢) حيث قامتا بتحليل عددا من الدراسات التى تناولت العلاقة بين هوية او سمعة المنظمة و برامج المسؤولية الاجتماعية فيها وقد خرجت إلى وجود تأثيرات واضحة لهذه الممارسات – خاصة فى المنظمات الدولية - على مجموعات المصالح المختلفة كأصحاب الأسهم

فقد وجد ارتباط بين الهوية الأخلاقية للمنظمة و تحسن سعر الأسهم لها هذا بالإضافة إلى تحسن في العلاقة مع الموردين.

وهدفت دراسة :احمد كمال(٢٠٠٩)(٢٣) إلى تحديد المقصود بالمسئولية الاجتماعية لجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين،والتمييز بين المسئولية الاجتماعية والقانونية بالإضافة إلى التعرف علي رؤية الجمعيات لمسئولياتهم الاجتماعية،واليات تنفيذها من وجهة نظر رجال الأعمال.

واعتمدت الدراسة علي منهج دراسة الحالة،وتم إعداد دليل المقابلة،وتم تطبيق الدراسة علي القائمين بإدارة جمعيتي مستثمري مدينة السادس من أكتوبر ،ومستثمري العبور .

وتوصلت الدراسة إلي انه لا يوجد علي المستولى المحلي مدلول محدد للمسئولية الاجتماعية لجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين،وغياب المسئولية الاجتماعية لدي رجال الأعمال والمستثمرين بسبب اعتقادهم بأن تنمية المجتمع لا يدخل بشكل مباشر بين أهدافه الفعلية

دراسة: عفاف إبراهيم عبد القوي ٢٠٠٩(٢٤) هدفت الدراسة إلي التعرف علي أبعاد المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية في تنمية وتطوير أداء العاملين بها عن طريق التدريب ،والجهود التي تقوم بها في هذا الصدد في ظل واقع العمال بها من ناحية وأوضاعها التعليمية والتدريبية.

واستخدمت الدراسة أسلوب المسح الوصفي في وصف وتحليل الأوضاع التعليمية والتدريبية للعاملين ،واعتمدت الدراسة أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة العاملين،وتم تطبيق الدراسة علي الشركات الصناعية العاملة في قطاع الغزل والنسيج.

وتوصلت الدراسة إلي ما يلي:-

١- يوجد انخفاض واضح في المستويات التعليمية لإفراد عينة البحث،كما أن نسبة عالية منهم تبلغ ٣٦.١% حاصلون علي مؤهلات متوسطة ،وان غالبيتهم من الشبان في الفئة العمرية من ١٦ إلى اقل من ٣٦سنة والذين تصل نسبتهم إلي ٤٨% من حملة الشهادات المتوسطة في العينة.

٢- أن حوالي ٨٦.٣% من العينة لم يحصلوا علي تدريب قبل الالتحاق بالعمل

٣- أن حوالي نصف العينة لا يعرفون استخدام وسائل الأمن الصناعي.

ودراسة سلوى العوادلي (2009) (٢٥)التى أظهرت تأثير أنشطة المسئولية الاجتماعية والأنشطة البيئية وبرامج التنمية المستدامة والمواطنة على تعزيز سمعة المنظمة وعلى إرضاء مجموعات المصالح المختلفة Stakeholders للمنظمة. وأكدت على أهمية الانترنت وأهمية مواقع الشركات فى دعم إمكانيات التفاعل مع الجمهور والتأثير فى إدراكه لأعمالها ومنتجاتها واتجاهاته نحوها. و أهمية استخدام الاستراتيجيات الاتصالية المرتبطة بعرض أنشطة المسئولية الاجتماعية التى تقوم بها عبر مواقعها لبناء سمعة جيدة لها .

دراسة اشرف عبد المغيث(٢٠١٠)(٢٦) بعنوان: العلاقة بين سمعة المنظمة وممارستها لبرامج المسؤولية الاجتماعية لمكافحة قضايا الفقر في مصر

تظهر إشكالية هذه الدراسة فى محاولات تفكيك المتغيرات المتضمنة و المتغيرات المؤثرة على بناء السمعة و الهوية للمنظمة و صورتها الذهنية فخلال العقد الماضي، كان يتم استخدام المصطلحات التالية: الهوية، الصورة، المكانة، التقدير وهي مصطلحات وثيقة الصلة بسمعة المنظمة.

الفرض الرئيسي للدراسة:يحدث إدراك العائد المعنوي" المتمثل فى الوعي بالسياسات الاجتماعية للمنتج " تغييرات ايجابية على سمعة المنظمة على مستويات عدة تتمثل في : قدرة المنظمة، والانسجام مع المنظمة ، وجاذبية المنظمة، وتقويم المنظمة لدي المستهلك.

١-نوع العينة : اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب العينات العمدية الحصصية بأسلوب العينة المتاحة.

٢-حجم العينة :الحجم الافتراضي للعينة ٦٠٠مفردة

على مستوي الجاذبية فان الوعي بالسياسات الاجتماعية لم يؤثر على ذوي الولاء الشديد بينما احدث تأثيرا ملحوظا على ذوي الولاء المتوسط و على مستوي التقويم أظهرت الخرائط الإدراكية تحسن فى تقويم الخصائص التي يصنف على أساسها المنتج على المحورين المتعلقين بالسعر و الكفاءة ، اي انه يمكن القول بما لا يدع مجال للشك ان السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر احدثت تأثيرات ايجابية على محاور السمعة الاربع محل الاختبار .

المحور الثاني: الأبعاد الاجتماعية للرعاية اللاحقة :

دراسة المجدوب (١٩٧٣) (٢٧) بعنوان :الآثار الاجتماعية لنظام الرعاية اللاحقة

استهدفت الدراسة إبراز حقائق هامة وهى:

- أن المساعدات التي قدمت لأسر المسجونين في جميع الأحوال كانت مساعدات مالية ويتم تقديمها بشكل شهري وهى مبالغ زهيدة.
- الأفراد الذين أقاموا مشروعات خاصة بهم لم يتلقوا أي مساعدة من جمعية رعاية المسجونين، وبالتالي فإن محاولة رعايتهم عن طريق كسب عيشهم بشكل شريف تبوء بالفشل نتيجة عدم تدعيم تلك المشروعات بصفة مستمرة
- غالبية الحالات تقيم في مناطق ترتفع فيها معدلات الجريمة والانحراف وبالتالي (فإن البيئة الاجتماعية عامة التي تحيا فيها تلك الأسر ملوثة بالسلوك الإجرامي والأنواع المختلفة من الانحرافات " سرقة – دعارة – تطرف – إدمان – اتجار في المواد المخدرة " فيجب تغيير تلك البيئة وشمولها بالرعاية الكافية التي تبعد أفراد تلك الأسر عن الانحراف

وقد انتهت الدراسة إلى حقيقة مؤداها :

- أنة لابد من إحاطة تلك الفئة برعاية اجتماعية شاملة .
- يجب دراسة البيئة الاجتماعية التي تحيا فيها أسر المسجونين .
- رعاية المسجون أولا تعتبر المقدمة لرعاية أسرته، فلا فرق بين أهمية وضرورة رعاية المسجون أولا ثم رعاية أسرته ثانيا، بل تناول الشريحتين معا.
- ليس من المهم مساعدة أسرة المسجون ماديا، بل الأهم أن يتم تنمية قدرتها على كسب عيشها بطريقة شريفة.
- أهمية المتابعة في تقديم المساعدات، كأسلوب رقابي يقيس أثر تلك المساعدات على تغير سلوك المسجون في محبسه .
- ضرورة دعم الجهات القائمة على الرعاية بالإمكانيات المادية والعينية ، كى تستطيع القيام بالمهام الموكولة لها .
- القضاء على المعوقات التشريعية التي تحد من عودة السجين إلى مجتمعه ، كى يستطيع التكيف مع بيئته الاجتماعية بكل سهولة ويسر .

دراسة على فهمي(١٩٧٣) (٢٨)بعنوان: رعاية المسجونين وأسرهم بجمهورية مصر العربية دراسة الوضع الراهن وأفاق جديدة

استهدفت الدراسة التعرف على أنشطة جمعيات رعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم، وكذا المشكلات التي تواجه العمل بها .

وقد انتهت الدراسة إلى حقيقة مؤداها :

- أن فكرة رعاية أسر المسجونين من خلال هيئات أهليه منظمة بإشراف وزاري حكومي يساعد كثيرا على زيادة كم المساعدات المقدمة لتلك الشريحة.
- الموارد المالية لتلك الجمعيات غير كافية ، الأمر الذي يهدد نشاط تلك الجمعيات .
- العاملين بتلك الجمعيات "عمالة مؤقتة، وإيمانهم برسالة الرعاية عامة لتلك الفئة غير هادف، بمعنى أن عمل هؤلاء الأخصائيين يكاد يكون عمل روتيني، وذلك يرجع إلى ضعف الإمكانيات المتاحة لهم لمساعدة تلك الفئة" المسجونين وأسرهم .
- اقتصرت الدراسة على التعرف على نوعية أنشطة تلك الجمعيات من خلال العاملين بها .
- لا توجد رعاية كافية شاملة لكافة أسر المسجونين .
- عدم تركيز المساعدات على كيفية إقامة مشاريع انتاجية، بل يتم الاكتفاء بالمساعدات المادية الضئيلة .
- لا يوجد تدريب كافي للعاملين بتلك الجمعيات .
- أسر المسجونين في حاجة ماسة لتلك الرعاية من خلال الحصول على المساعدات المختلفة، مما يدفعهم إلى اللجوء لتلك الجمعيات رغم قلة المساعدات وعدم تنوعها.
- توجد كثير من المشكلات لدى تلك الأسر ولا يستطيع القائمين على الرعاية من حلها بشكل متكامل ، نظرا لضيق الإمكانيات المتاحة لهم .
- لا يوجد دور إعلامي يذكر للتبصير بأهمية مساعدة تلك الفئة .
- لم تعقد الدراسة نوعا من المقارنة بين فئات من أسر المسجونين مثلا ممن حصلوا على رعاية كاملة من خلال برامج تلك الجمعيات وبين فئات أخرى لم يحصلوا على تلك المساعدات ، ثم عقد المقارنة ودراسة الآثار الناتجة على تلك الأسر ومدى تأثرهم بتلك الرعاية .
- ضرورة دعم تلك الجمعيات بالإمكانيات اللازمة كي تحقق أهدافها .
- الاهتمام بالعاملين في تلك الجمعيات ، يساعد على زيادة الروابط بينهما وبين العميل المتقدم طلبا للرعاية .

دراسة W.H. SACK. And OTHERS (١٩٧٦) (٢٩)بعنوان : أطفال لآباء مسجونين

استهدفت الدراسة معرفة أثر انفصال الأب عن الأسرة بالسجن، خاصة الأطفال، لمعرفة درجة تأثر سلوكهم بتلك الظروف "سجن أبيهم".

وقد أجريت الدراسة بأحد المراكز الصحية بولاية بوسطن، حيث كانت الدراسة إكلينيكية، طبقت على ستة اسر انفصل عائلها عنها بالحكم علية بالسجن ، وقد تم ملاحظة سلوك الأطفال وتتبع مدى التغير في السلوك، ومدى تفهمهم لمسألة إبعاد الأب عنهم بالسجن، وقد تبين الآتي:

- تغير ملحوظ في سلوك الأطفال فمنهم من ظهر عليه السلوك العدواني، واعتداءه على أقرانه من هم في الفئة العمرية الخاصة به .

- تفشى الأمراض النفسية المختلفة (الاكتئاب – الانطواء – الوحدوية والتمركز حول الذات – عدم التعاون والانفرادية – الميل إلى اللامبالاة) .
- تبين وجود تناقض وجداني تجاه الأب ، منهم من عبر بحبه لوالـده وكراهيته للفعل الذي قام به الأب ، والميل إلى التعبير بأنه مظلوم، وذلك في آن واحد ، بل إنه في بعض الإجابات افتخر بوجود أبيه في السجن ، حيث بات ذلك أمرا عاديا، حتى أن نوعية الانحرافات كانت شبيهة بجريمة الأب في بعض الأحيان، حتى أن السلوك العدواني امتد إلى علاقة أفراد الأسرة بعضها ببعض .

* وقد انتهت الدراسة إلى حقيقة مؤداها :

- ضرورة اعتبار هؤلاء الأطفال مرضى يتم رعايتهم اجتماعيا ونفسيا وتقديم برامج العلاج لهم على شكل الانضمام لجماعات سوية حتى يتم محاكاة السلوك السوي .
- أهمية دراسة مشاكل الأسرة، والعمل على حلها من خلال المنظمات التربوية بدون أن تقدم تلك الأسر طلبا للرعاية، يساعد كثيرا على نجاح تغير السلوك.
- العمل على إبعاد ظاهرة التفكك والانحلال بين أفراد تلك الأسر بما فيهم الأم، حيث أن ذلك يعد، رعاية أساسية للمسجون عقب الإفراج عنه .
- الاهتمام ببرامج رعاية السجين لما له من مردود طيب على سلوك الأبناء الذين كثيرا ما يتأثروا بسلوك الأب بعد الإفراج عنه .

دراسة عادل القدوسى(١٩٧٧) (٣٠) بعنوان : الخدمة الاجتماعية في السجون (دراسة وصفية لسجون المنطقة المركزية)

استهدفت الدراسة شرح أبعاد حال السجون وما به من نظم اجتماعية لرعاية المسجون داخل السجن وتجهيزه لتخطى حاجز صدمة الإفراج، والعودة للاندماج بالمجتمع الذي حدث به ثمة تغيرات ، وهذا الشعور يضعف ثقته بنفسه ويغرس لديه الاعتقاد بصعوبة العودة والاندماج في المجتمع.

كما ركزت الدراسة على دور المجتمع في إبعاد شبح العداء الاجتماعي الذي يقابله من الآخرين عقب الإفراج عنه، فالكل ينظر إليه على أنه مجرم سابق فيتجنبوه ويرفضون تقبله ، فالعداء الاجتماعي أهم عناصر أزمة الإفراج الذي يقع فيها المسجون، فصفة المفرج عنه كمجرم سابق تغلق أمامه السبل للعيش الكريم، وهنا يبرز دور الرعاية اللاحقة التي تكون عوناً له ولأسرته على تخطى لأزمة الإفراج.

- ولقد أفردت الدراسة الشق الأكبر من البحث حول رعاية المسجون وأسرته عن طريق هيئات ومؤسسات حكومية وأهلية تعمل على مساعدته لتخطى تلك الأزمة.
- كما أبرزت مفهوم الدفاع الاجتماعي على أنه تحصين للمجتمع من انحراف بعض فئاته ، باعتبار أن الفرد المنحرف مريض يجب علاجه قبل أن يكون مجرماً يتحتم عقابه، فهدف الرعاية يعتبر من أهم وسائل الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف وذلك لا يتحقق بدون تقديم دعم نفسي ومادي لأسرة المسجون .

وقد انتهت الدراسة إلى حقيقة مؤداها :

- أهمية تفعيل دور الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال رعاية المفرج عنهم وأسر المسجونين، وكذا توجيه الرأي العام بمختلف وسائل الإعلام للتبصير بمشكلة المسجونين وأسرهم، وما يترتب على عدم توفير أسباب الرعاية المختلفة لهم ، وذلك نتيجة شعوره الدائم بالعداء الاجتماعي من

المجتمع، وكذا تدعيم صلته بالمجتمع وعلاقاته العائلية، حماية لأعضاء الأسرة من افتقاد دور الأب.

- الاهتمام بتطبيق برامج الدفاع الاجتماعي ، فيما يخص رعاية المسجون داخل السجن وبعد الإفراج عنه ، لما له من أثر كبير على أسرته خاصة بعد الإفراج عنه حتى تنجح برامج تكيفة مع المجتمع

دراسة الغمرى الشوادفى(١٩٨٢) (٣١)بعنوان: دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع أسر المسجونين

استهدفت الدراسة الإجابة عن التساؤلات المختلفة في مشكلة البحث:

- ماهى الاحتياجات الأساسية لأسر المسجونين والتي ظهرت بعد قيد حرية عائل تلك الأسرة؟
- ما الدور الفعلي الذي يؤديه الأخصائي مع اسر المسجونين؟
- ما هى المعوقات التي تحول دون أداء أخصائي خدمة الفرد لدوره مع أسر المسجونين؟
- ما الدور المقترح لأخصائي خدمة الفرد للتعامل مع أسر المسجونين؟

وقد انتهت الدراسة إلى حقيقة مؤداها :

- أن معظم المشكلات التي تواجها أسرة المسجون "مشكلات اقتصادية" وأن دور أخصائي خدمة الفرد المتعامل مع أسر المسجونين لم يكن كافيا، وأن القصور في دور الأخصائي يرجع إلى عوامل عديدة أهمها كثرة المسئوليات المسندة إليه، كما أن الخدمات التي تحتاجها أسر المسجونين هي زيارة الأخصائي بصفة مستمرة للوقوف بشكل مستمر على مشاكلها.
- كما أبرزت الدراسة طبيعة دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع أسر المسجونين، وأن دوره قاصرا على الشكل المكتبي دون النزول لميدان الرعاية للتعرف على طبيعة المشكلات والعمل على تقديم الحلول لها، وإن كانت الدراسة لم تتضمن الإشارة إلى الجهات الحكومية أو الأهلية القائمة على الرعاية، إلا أنها قدمت فكرا علميا عن طبيعة المشكلات المختلفة التي تعانى منها أسرة السجين، وكيف أن دور الأخصائي الاجتماعي داخل الهيئات العاملة في مجال الرعاية إن اكتمل، فسيكون هناك تأثير مباشر على أحوال تلك الأسر من الجانب الايجابي.

دراسة فادية يحي أبو شهبة(١٩٩٠)(٣٢) بعنوان: الاتجاهات الحديثة في تأهيل المذنبين وعلاقاتها بالرعاية اللاحقة

استهدفت الدراسة إيضاح أساليب المعاملة العقابية وتغيرها طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقوانين تنظم السجون ولوائحه الداخلية ومدى أهمية التأهيل الاجتماعي كقاعدة لإصلاح تلك الفئة التي ضلت الطريق في مستنقع الإجرام.

- اهتمت الدراسة بأساليب التهذيب المختلفة (الدينية – الأخلاقية – التعليمية – المهنية) والاهتمام بالعمل كأداة للتهذيب والإصلاح، فكأن العمل يقضي على الجوانب الإجرامية داخل الإنسان.
- وأشارت الدراسة إلى ضرورة تقديم أوجه الرعاية للمذنب للتخفيف من وطأة سلب حريته وشعوره الدائم باضطهاد لمجتمع له.
- كما أبرزت الدراسة أهمية تحقق أهداف الرعاية اللاحقة والمتمثلة في رعاية المفرج عنه وتأهيله داخل السجن واستكمال تلك الجهود برعاية أفراد أسرته أثناء قيد حريته وكفالة قدر أدنى من أسباب العيش الشريف لهم لكي لا يجنح أفراد تلك الأسر للجريمة.

- إلحاق القادرين على العمل من أبناء تلك الأسر بأعمال البيئة المحلية، وكذا المهن الخاصة "المشروعات الصغيرة" الخياطة – أشغال الإبره – "المشروعات الصغيرة".

* وقد انتهت الدراسة إلى حقيقة مؤداها :

- أن تضافر كافة الجهود الحكومية والأهلية في رعاية أسر المسجونين والذين يعيشون في ظلمة أكثر من ظلمة السجون لعدم قدرتهم على الوفاء بأبسط احتياجاتهم ، يساعد على نجاح عملية الإصلاح .
- أهمية التركيز على إيجاد فرصة عمل للمفرج عنهم أو لأبنائهم القادرين على العمل .
- أهمية تحول الرعاية من اختيارية إلى إجبارية لشمول كافة مقيدي الحرية بالسجون لنظم الرعاية
- مناشدة وسائل الإعلام المختلفة وأجهزتها بتعريف الراي العام بمشكلة المفرج عنهم وأسرهم .
- الاهتمام بتأهيل المذنبين داخل السجن على مهن تكون بمثابة فرصة عمل لهم مستقبلا .
- دراسة أسباب اللجوء للسلوك الاجرامى هي نقطة البداية في الإصلاح .
- الاهتمام بأسرة المسجون من كافة الجوانب، ينمى الشعور لدى السجين بإصلاح سلوكة وزيادة الارتباط بمجتمعة أكثر وأكثر .

دراسة مصطفى رزق مطر(١٩٩٤) (٣٣)بعنوان : الرعاية اللاحقة للمحكوم عليهم والمفرج عنهم وأسرهم

استهدفت الدراسة الوقوف على أهم قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين وأسرهم ومدى تطبيق تلك القواعد ببلدان دول العالم العربية والأجنبية.

- اتجهت الدراسة إلى شرح أبعاد إنشاء الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الرعاية وكذا الاتحاد النوعي لجمعيات رعاية المسجونين .
- كما تناولت الدراسة الوقوف على أهمية دور تلك الجمعيات المنتشرة تقريبا بسائر محافظات الجمهورية (٢٠جمعية) وأهميتها في حماية المجتمع من العودة ، وكذا عدم رعاية اسر المسجونين وتعرضهم للانحراف .
- كما اهتمت الدراسة بشرح أبعاد الرعاية اللاحقة وأثرها في المجتمع .
- تناولت الدراسة الوضع الحالي للرعاية اللاحقة " المشكلات والمعوقات التي تواجهها " .

وقد انتهت الدراسة إلى حقيقة مؤداها :

- أن تبدأ الرعاية منذ إيداع النزيل بالسجن مع مراعاة أسرته طوال فترة قيده بالسجن .
- يتم التنسيق بين كافة الأجهزة والهيئات العاملة في مجال رعاية المسجون وأسرته .
- أهمية انتقاء العنصر البشري القائم على الرعاية اللاحقة .
- تدبير الاعتمادات المالية المخصصة لرعاية تلك الفئة والعمل على تدعيمها باستمرار.
- إعادة النظر في التشريعات والقرارات التي تقف حجر عثرة في تنفيذ وتقديم رعاية لاحقة فعالة مثل السابقة الأولى– رد الاعتبار– الوضع تحت المراقبة .

دراسة سيد احمد محمدين(٢٠٠٠) (٣٤)بعنوان: تقييم دور الرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية

استهدفت الدراسة:

- التعرف على الدور الذي تقوم به إدارة الرعاية اللاحقة وأثره في البيئة الاجتماعية.

- معرفة مدى فاعلية أوجه الخدمات المقدمة لأسر المسجونين والمفرج عنهم واثر ذلك على البيئة الاجتماعية.

* وقد انتهت الدراسة إلى حقيقة مؤداها :

- ضعف الإمكانيات المادية والمعنوية المتوافرة للإدارة والتي تمكنها من اداء رسالتها على الوجه الأكمل في رعاية اسر المسجونين والمفرج عنهم.
- عدم اهتمام القائمين بالعمل بإدارة الرعاية اللاحقة بإعداد البرامج الخاصة بتأهيل المفرج عنهم واسر المسجونين على مهن أو حرف تتناسب مع إمكانياتهم ورغباتهم وفق سوق العمل ومتطلباته.
- عدم توافر الإمكانيات اللازمة بالإدارة لرعاية تلك الفئة في المجالات الاجتماعية المختلفة (صحة – تعليم).
- لا توجد اهتمامات للعاملين بالإدارة بعقد الدورات التدريبية قبل وأثناء العمل في طبيعة العمل مع تلك الفئة مما يساعدهم على تنمية مهاراتهم وقدراتهم على الوقوف على كل ما هو جديد.
- عدم اهتمام المسئولين بالدور الإعلامي وأهميته في توعية أفراد المجتمع بمشكلات تلك الفئة من اسر المسجونين والمفرج عنهم وضرورة مد يد العون لتلك الفئة حتى لا يعودوا للانحراف مرة أخرى.
- لا يوجد تنسيق بين الإدارة والأجهزة والهيئات والوزارات المعنية بتقديم كافة الخدمات الاجتماعية لتلك الشريحة من شرائح المجتمع وذلك للاستفادة من موارد الجهات وإمكانياتها.
- غياب التنسيق بين الإدارة ومصلحة السجون لتوعية المسجونين بأهمية الرعاية اللاحقة في رعاية أسرهم.
- أهمية الخدمات والمساعدات التي يمكن أن تقدمها الإدارة لتلك الفئة لمساعدتهم على العيش الشريف وإعادة التكيف مع البيئة الاجتماعية مرة أخرى.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

أظهرت مجموعة الدراسات السابقة والتى تم التعرض لها فى هذا الاتجاه مؤشرات هامة تتعلق بالرعاية اللاحقة وتنمية المسئولية الاجتماعية:

- لابد من إحاطة تلك الفئة برعاية اجتماعية شاملة
- التعرف على الدور الذي تقوم به إدارة الرعاية اللاحقة وأثره في البيئة الاجتماعية
- أهمية انتقاء العنصر البشري القائم على الرعاية اللاحقة
- تضافر كافة الجهود الحكومية والأهلية في رعاية أسر المسجونين
- ضرورة تقديم أوجه الرعاية للمذنب للتخفيف من وطأة سلب حريته وشعوره الدائم باضطهاد لمجتمع له.
- أهمية تحقق أهداف الرعاية اللاحقة والمتمثلة في رعاية المفرج عنه وتأهيله داخل السجن واستكمال تلك الجهود برعاية أفراد أسرته

وبذلك تتميز الدراسة الحالية في الاعتماد على مدخل المسئولية الاجتماعية ، بالإضافة إلى الجمع بين دراسة العاملين (القائمين على تقديم الخدمات) ، والمستفيدين (أسر المسجونين والمفرج عنهم).

سابعاً:الإجراءات المنهجية للبحث

تتمثل إجراءات البحث فيما يلي :

١- **منهج البحث:** تم الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي :

- المسح الشامل على العاملين بإدارة الرعاية اللاحقة المركزية بالقاهرة .
- المسح بالعينة لعينة من أسر المسجونين.

٢- **مجالات البحث:**

- **المجال البشري:** أجريت هذه الدراسة على العاملين بإدارة الرعاية اللاحقة، وعلى عينة من أسر المسجونين .
- **المجال الزمني:** أجريت الدراسة الميدانية في الفترة الزمنية من أول ديسمبر ٢٠٠٩ وحتى ١٥ يناير ٢٠١٠.
- **المجال المكاني:** أجريت هذه الدراسة في الإدارة المركزية للرعاية اللاحقة بالقاهرة، وأسر المسجونين .

٣- **عينة البحث :**

تم اختيار عينة البحث الحالي من:

- عينة من أسر المسجونين المستفيدين من خدمات الرعاية اللاحقة.
- جميع العاملين (ضباط ومدنيين) بالإدارة المركزية للرعاية اللاحقة بالقاهرة .

جدول(١)توزيع العينة وفقاً للوظيفة

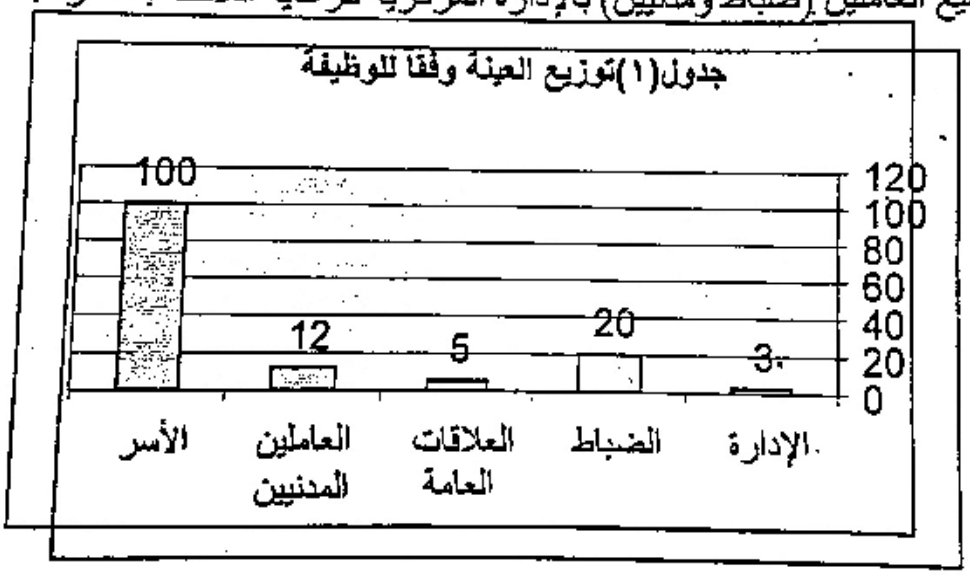

٤-أداة البحث:

اعتمدت الباحثة على اداتين هما :

ا)استمارة استبيان:للتعرف على محددات المسئولية الاجتماعية لإدارة الرعاية اللاحقة على اسر المسجونين.

ب)دليل مقابلة: لمقابلة العاملين(الضباط والمدنيين) والتعرف على ارائهم ووجهات نظرهم نحو اوجة الرعاية والخدمات الاجتماعية التى تقدمها الادارة لاسر المسجونين والمفرج عنهم واهم المشكلات التى تعوق الادارة عن القيام بالدور المنوط بها.

٥- اختبارات الثبات والصدق:

أ) اختبار الصدق: (صدق المحكمين):

تم عرض الصورة المبدئية من الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المجال الإعلام والعلاقات العامة* وذلك لإبداء الرأي في العبارات ومدى مناسبتها وفي ضوء ذلك تم حذف وتعديل بعض الأسئلة التي تم الحكم عليها بأنها غير مناسبة أو ذات فكرة متكررة في أسئلة أوعبارات أخرى وكذلك التي لم تصل نسبة اتفاق السادة المحكمين على مناسبتها إلى٨٥%.

ب) اختبار الثبات: تم اختبار الثبات " بأسلوب الاختبار و إعادة الاختبار " خلال فترة اسبوع على ٥% من نفس المبحوثين و بلغ معامل الارتباط (٠.٩١)

٦- المعالجات الإحصائية المستخدمة:

تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المستخلصة باستخدام برنامج spss، ولقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التي تناسب تساؤلات الدراسة .

ثامناً: نتائج الدراسة الميدانية:

رعاية أسر المسجونين:

١) مدة العقوبة ونوع التهمة:

أشارت غالبية جالات الدراسة (٧٨%) إلى سجن رب الأسرة ، في حين أشارت ٢٢% من أسر الدراسة إلى سجن أحد أفراد الأسرة غير رب الأسرة.

جدول (١) فترة العقوبة

فترة عقوبة	العدد	%
أقل من ٥ سنوات	٩	٩
٥-١٠ سنوات	٢٠	٢٠
١٠-١٥ سنة	٣٤	٣٤
١٥-٢٠ سنة	٢٦	٢٦
٢٠-٢٥ سنة	١١	١١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠

تعددت فترات العقوبة بين المسجونين الذين حظيت أسرهم بالرعاية اللاحقة ، فكان في مقدمتها الفئة من ١٠- ١٥ سنة يليها الفئة ١٥- ٢٠ سنة ثم الفئة من ٥ – ١٠ سنوات ، ويمكن أن يرجع ذلك لزيادة نسبة هذه الفئة بين المسجونين . والاهتمام بأسر هذه الفئات لما يواجههم من آثار طول فترة العقوبة .

---

* ضمت قائمة المحكمين السادة الأساتذة التالية أسماؤهم :

١. أ.د .على عجوة أستاذ الإعلام والعلاقات العامة_عميد كلية الإعلام جامعة القاهرة (سابقا).
٢. أ.د .سامى الشريف ،استاذ الإعلام، عميد كلية الإعلام _الجامعة الحديثة.
٣. أ.د محمد السيد بهلمى ، أستاذ الإعلام _ كلية الآداب جامعة، عين شمس.
٤. أ.د. محمود خليل، استاذ الصحافة_كلية الإعلام ،جامعة القاهرة.
٥. أ.د.محمود يوسف، استاذ الإعلام والعلاقات العامة - رئيس قسم العلاقات والإعلان كلية الإعلام جامعة القاهرة

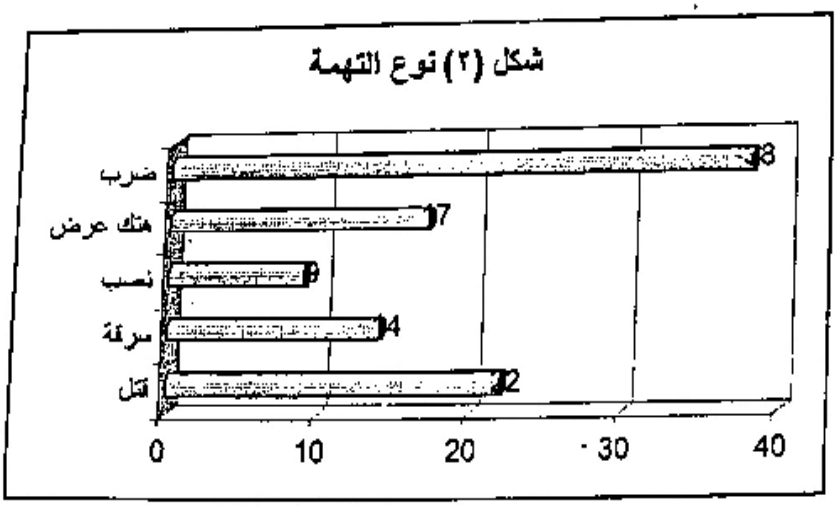

تعددت التهم التي سجن بسببها أحد أفراد الأسر التي تنال رعاية إدارة الرعاية اللاحقة وتنوعت مابين؛ الضرب بنسبة ٣٨% ، ثم القتل بنسبة ٢٢% ، ثم هتك العرض ، والسرقة والنصب . وهو ما يشير إلى عدم التخلي عن بعض الأسر نتيجة نوع التهمة التي سجن بسببها أحد أفراد الأسرة.

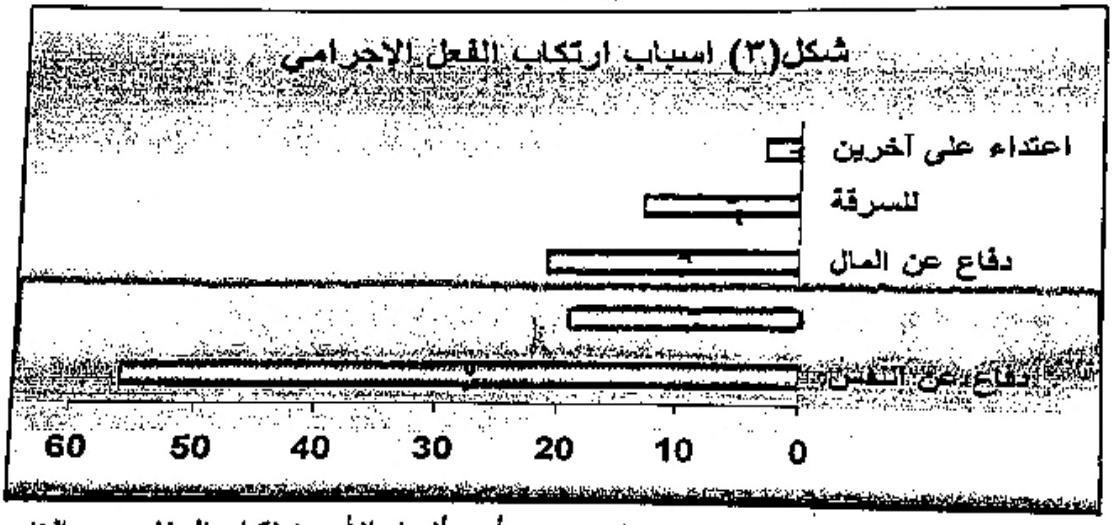

تعددت أسباب ارتكاب الجرائم التي تسببت في سجن أحد أفراد الأسرة فكان الدفاع عن النفس في مقدمتها كما يتضح من شكل(٣) ثم الدفاع عن المال ، يليها الدفاع عن العرض ، وهو ما يشير إلى محاولة تحسين الشكل الاجتماعي للسجين وأسرته على اعتبار أن الدفاع عن النفس والعرض والمال حق وشرف ، في حين انخفضت نسبة من يرى أن السرقة ، ثم الاعتداء على آخرين هى السبب في دخول أحد أفرادها السجن ، غير أن العديد من الحالات قد ذكرت مبررات للسجين لارتكابه هذا الفعل .

٢) الرعاية الاجتماعية لأسرة السجناء:

جدول(٢)

وجود مشاكل اجتماعية تواجه الأسرة نتيجة سجن أحد أفرادها

المشاكل الاجتماعية التي تواجه الأسرة	التكرار	%
عدم قدرة الأبناء على دخول المدارس.	٦١	٦١
ضعفت العلاقات مع الأقارب والجيران والأصدقاء.	٥٥	٥٥
نظرة الناس للأسرة على أنها مجرمة.	٧٢	٧٢
تنسب النتائج إلى	١٠٠	

تعددت المشاكل التي تواجه أسر المسجونين ما بين ؛ مشاكل تتعلق بالشكل الاجتماعي وصورة الأسرة الاجتماعية " نظرة الناس للأسرة على أنها مجرمة" بنسبة ٧٢% (الوصم الاجتماعي). وما بين مشكلات مادية تتجلى في عدم قدرة الأبناء على دخول المدارس، ومشكلات اجتماعية مثل ضعف العلاقات مع الأقارب والجيران والأصدقاء.

الذي لا شك فيه أن رعاية أسرة السجين حينما يكون في السجن جزء لا يتجزأ من عملية الرعاية للسجناء والمفرج عنه، وهي أحد محاورها الأساسية بل إن رعاية أسرة السجين من العناصر الإصلاحية الهامة لرعاية السجين نفسه، وهي المقدمة الأساسية الأولى لما يبذل من جهود في رعاية المفرج عنه بعد خروجه من المؤسسة الإصلاحية. ولذا تشير البيانات الميدانية إلى أنه تتم مساعدة الأسر في مواجهة المشكلات المترتبة على سجن أحد أفرادها بنسبة ١٠٠%. وهو ما يشير إلى الاهتمام برعاية أسر السجناء.

جدول(٣)

كيفية مساعدة أسر السجناء

كيفية مساعدة أسز السجناء في مواجهة مشكلاتها	التكرار	%
تغيير نظرة الاحتقار والازدراء للأسرة.	٦٧	٦٧
مساعدة الأبناء على الالتحاق بالتعليم وإكمال تعليمهم.	٤٤	٤٤
حل المشاكل الزواجية بالأسرة	١٦	١٦
تنسب النتائج إلى	١٠٠	

تتعدد المساعدات لأسر السجناء مابين مساعدات أدبية واجتماعية وتتمثل في تغيير نظرة المجتمع للأسرة ، بالإضافة إلى المشال الزواجية كإتمام زواج أحد أبناء الأسرة الذى تضرر بسجن العائل ، بالإضافة إلى مساعدة الأبناء على الالتحاق بالتعليم أو إكمال تعليمهم وعدم التسرب لسجن العائل.

٣)الرعاية الاقتصادية للأسرة:

يتمثل الدور المادي في المساعدات التي تقوم بها الجهات القائمة علي الرعاية اللاحقة سواء كانت مساعدات مادية مباشرة أو غير مباشرة مثل البحث عن عمل مناسب وتقديم العون للمفرج عنه ولأسرته.

جدول (٤)

متوسط دخل الأسرة قبل سجن أحد أفرادها

متوسط دخل الأسرة:	العدد	%
أقل من ٥٠٠جنيه	٧١	٧١
من ٥٠٠-١٠٠٠جنيه	١٨	١٨
من ١٠٠٠-١٥٠٠جنيه	٦	٦
١٥٠٠جنيه فأكثر	٥	٥
الإجمالي	١٠٠	١٠٠

وفيما يتعلق بمتوسط دخل الأسر تشير البيانات الميدانية كما يوضح جدول(٤) إلى اختلاف مستويات دخل أسر السجناء ، وتتركز الدخول بشكل أساسي في الفئة الأقل دخلا (أقل من ٥٠٠جنيه) بنسبة ٧١% ، ثم الفئة (من٥٠٠-١٠٠٠) وهو ما يشير إلى انخفاض دخول غالبية أسر السجناء واحتياجهم للمساعدة المادية، حيث يمكن أن يؤثر انخفاض دخل الأسرة نتيجة سجن أحد أفرادها ، أو

زيادة الأعباء المادية نتيجة زيارته في السجن وما يكلفه من تعطل أحد الأفراد والانتقالات ، وتكلفة الزيارات ، وأتعاب محاماه...الخ. إلى انحراف أحد أفراد الأسرة.

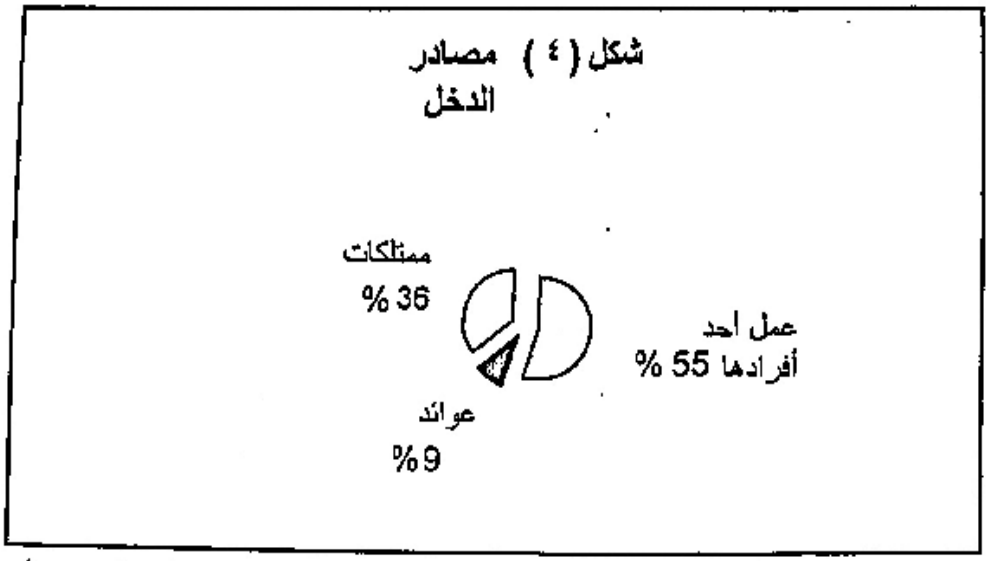

تتعدد مصادر دخل أسر السجناء كما يوضح شكل(٤) ما بين عمل أحد أفراد الأسرة وعوائد بنسبة ٦٤% ، وممتلكات بنسبة ٣٦% ، . وهو مايشير إلى أن عمل أحد الأفراد هو المصدر الرئيسي للدخل، وهو ما يتأثر بالضرورة بسجن أحد أفراد الأسرة سواء كان المسجون أحد العاملين في الأسرة أو غير ذلك. وهو ما يؤثر على مستوى الدخل ، وما ينتج عنه من مشكلات.

وفيما يتعلق بمدى كفاية دخل الأسرة للوفاء باحتياجاتها تشير البيانات الميدانية إلى عدم كفاية الدخل عند ٩٨% من الأسر. وهو مايشير إلى زيادة احتياجات الأسر المادية.

تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة الأسر التي تحصل على مساعدات مادية لتصل إلى ٧٨% ، وهو مايشير إلى تأثير سجن أحد أفراد الأسر على مستواها الاقتصادي.

جدول(٥)

مصادر المساعدات المادية

مصدر المساعدات	التكرار	%
مساعدات فردية	١٢	١٥.٤
مساعدات من مؤسسات ودور عبادة	١٣	١٦.٧
مساعدات عن طريق الرعاية اللاحقة.	٦٢	٧٩.٥
تنسب النتائج إلى	٧٨	

وفيما يتعلق بمصادر المساعدات المادية تشير البيانات الميدانية إلى تعدد مصادر المساعدات المادية ، وتأتي المساعدات عن طريق إدارة الرعاية اللاحقة في مقدمة المساعدات لتصل إلى ٧٩.٥%، مساعدات من مؤسسات ودور عبادة، مساعدات فردية. حيث يكشف (٣٥) عن تعدد الجهات التى تقدم المساعدات منها؛ مشيخة الأزهر ، وزارة التضامن الاجتماعي،وزارة القوى العاملة ،وزارة التعليم العالي، وزارة النقل، محافظة القاهرة، وزارة الصحة، وزارة الإسكان، وزارة التربية والتعليم، وبنك فيصل الإسلامي.

تشير البيانات الميدانية إلى أن مساعدة الأسرة من إدارة الرعاية اللاحقة لايكفي احتياجات الأسرة بنسبة ٥٤%، وهو مايشير إلى ضعف المساعدات المقدمة للأسرة.

ولا تقتصر مساعدات إدارة الرعاية اللاحقة لأفراد الأسرة في تقديم مساعدات مادية ، بل يتم مساعدة بعض أفراد الأسرة في الحصول على عمل بنسبة ٣٤% ، وتتم هذه المساعدات للأسر التي سجن عائلها وليس لها مصادر دخل أخرى في وجود أفراد متعطلين وقادرين على العمل ، وذلك في محاولة لتوفير مصدر دخل بالأسرة. كما تشير البيانات الميدانية إلى مساعدة إدارة الرعاية اللاحقة أسر المسجونين في عمل مشروع صغير بنسبة ١١%.

كما تشير البيانات الميدانية إلى قيام إدارة الرعاية اللاحقة بالمساعدة في الحصول على سكن (في حالة الاحتياج إليه) بنسبة تصل إلى ١٤% ، وذلك أن غالبية اسر المسجونين يعيشون في مسكن أيا كانت ظروفه وإمكانياته ، كما أن الحصول على سكن يعد مسألة من الصعوبة بمكان في المجتمع المصري رغم لجوء إدارة الرعاية اللاحقة لبعض الجهات التي يمكن أن توفير مسكن ، إضافة إلى تطلب قدرة مادية عالية يصعب على إدارة الرعاية اللاحقة توفيرها.

وفيما يتعلق بصعوبة الحصول على هذه المساعدات تشير البيانات الميدانية إلى وجود صعوبات تتعلق بالحصول على هذه المساعدات تصل إلى ٨٠%.

جدول(٦)

صعوبات الحصول على مساعدات الرعاية اللاحقة

صعوبات الحصول على المساعدات	التكرار	%
صعوبة الإجراءات	٤٦	٤٦
صعوبة الانتقال لاستلام المساعدة	٢١	٢١
قلة المبلغ	٤١	٤١
عدم المساواة بين المستفيدين	١٩	١٩
تنسب النتائج إلى •	١٠٠	

٤) الرعاية الصحية للأسرة:

تؤثر المشاكل الصحية لبعض أفراد أسر المسجونين على مستوى حياتهم وطبيعة مشكلاتهم ، وتتمثل المشاكل الصحية في؛ معاناة أحد في الأسرة من إعاقة أو مرض مزمن بنسبة ١١% ، وترتفع نسبة من يعاني من وجود مشاكل في الحصول على الخدمة الصحية(كشف -علاج) لتصل إلى ٨٨%

ومن منطلق احتياج أسر المسجونين للمساعدة الصحية ، ترى غالبية اسر المسجونين أن إدارة الرعاية اللاحقة تقوم بمساعدة الأسرة في الحصول على الخدمة الصحية المناسبة بنسبة ٨٨% .

جدول(٧)
كيفية المساعدة في الحصول على الخدمة الصحية المناسبة

كيفية المساعدة في الحصول على الخدمة الصحية المناسبة	التكرار	%
مساعدتهم في الكشف والفحوصات المجانية.	٥٧	٦٤.٨
مساعدتهم في شراء العلاج	٤١	٤٦.٦
المساعدة في الحصول على أجهزة تعويضية للمعاقين	٢	٢.٣
تنسب النتائج إلى	٨٨	

تشير البيانات الميدانية إلى تعدد أساليب مساعدة اسر المسجونين مابين؛ المساعدة في الكشف والفحوصات المجانية بنسبة ٦٤.٨% ، والمساعدة في شراء العلاج بنسبة ٤٦.٦% ، يليها المساعدة في الحصول على أجهزة تعويضية للمعاقين. وهو ما يشير إلى اهتمام إدارة الرعاية اللاحقة بالرعاية الصحية ومواجهة المشكلات الصحية لسر المسجونين .

٥) رعاية المفرج عنهم:
الهدف المباشر للرعاية اللاحقة وهي تكملة المرحلة الأخيرة من مراحل المعاملة العقابية للمسجون عن طريق مد يد العون للمفرج عنه لتخطي أزمة الإفراج وهي في نفس الوقت وقاية له من مواجهة سوء ظن الناس به وفقدانه ثقته بنفسه وما يترتب علي ذلك من إغراء شديد بالعودة الي الجريمة.

جدول(٨)
صور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم

صور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم؟	التكرار	%
– رعايتهم اجتماعياً	٨٩	٨٩
– رعايتهم نفسياً	٢١	٢١
– توفير فرص عمل	١٤	١٤
– ضمان مورد مالي	١٠	١٠
– المساعدة في استخراج الأوراق	٤٣	٤٣
– المساعدة في عمل مشروعات صغيرة	٩	٩
– تقدم الخدمات الصحية	٩	٩
– المساعدة في توفير مسكن مناسب	٦	٦
تنسب النتائج إلى	١٠٠	

وتتعدد صور رعاية المفرج عنهم كما يوضح جدول(٨) مابين؛ الرعاية الاجتماعية، ثم المساعدة في استخراج الأوراق ، يليها الرعاية النفسية ، ثم توفير فرص عمل للمتعطلين ، ضمان مورد مالي، المساعدة في عمل مشروعات صغيرة،تقدم الخدمات الصحية، المساعدة في توفير مسكن مناسب. وتتفق هذه المساعدات مع احتياجات المفرج عنهم ما بين احتياجات إدارية أ ومادية أو رعاية اجتماعية.

ويمكن استعراض جهود الإدارة العامة لرعاية المفرج عنهم من السجون عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام٢٠٠٨.

جدول(٩) جهود الإدارة العامة لرعاية المفرج عنهم من السجون

نوع المساعدة	٢٠٠٨	٢٠٠٩
مساعدات مالية حكومية	٤٣٣٤	٤٣٩٨
مساعدات مالية أهلية	٤٩٧٧	٥٢٧٩
مشروع تجاري	٣٩٥	٣٥٨
إلحاق بعمل	٤٩١	٤٧٠
رخصة قيادة	٩٨٦	٩٧٠
رخصة مزاولة مهنة	٣٧٤	٤٠١
عودة للعمل	١٨٣٨	١٨٨٠
علاج إدمان	-	-
إعفاء من مصروفات دراسية	٨٠٧	٦٤٤
تأهيل	٨٣	٨٠
مساعدات متنوعة	٢٦٢٥٢	٢٨٦١٦
الإجمالي	**٤٠٥٠١**	**٤٣٠٩٦**

تشير الإحصاءات كما يوضح جدول (٩) إلى تعدد وتنوع المساعدات المقدمة للمفرج عنهم ما بين ؛ علاج إدمان ، والتأهيل ، والمساعدات المتنوعة ، والمساعدات المالية ، بالإضافة إلى المساعدة على الالتحاق بعمل ، وتسهيل الإجراءات لاستخراج رخصة قيادة أو عمل مشروعات تجارية ...الخ. لاشك أن هذه المساعدات يمكن أن تساعد المفرج عنهم للعودة إلى الحياة الطبيعية ، والاندماج في المجتمع.

جدول(١٠) جهود الإدارة العامة لرعاية اسر المسجونين

نوع المساعدة	٢٠٠٨	٢٠٠٩
مساعدات مالية حكومية	٣٥١٧٣	٣٤٥٣٩
مساعدات مالية أهلية	٢١٤٠٧	٢١٦٨٣
مشروع تجاري	١٨٥	٢٦٢
إلحاق بعمل	١٦٠	٢١٠
إعفاء من مصروفات دراسية	٧٣٣	٦٢٢
تأهيل	٢٥٠	٢٢٨
مساعدات متنوعة	٣٥٣٩٣	٣٨٧١٥
الإجمالي	**٩٣٣٠١**	**٩٦٢٥٩**

تشير البيانات الإحصائية بجدول(١٠) إلى تنوع وتعدد المساعدات التي قدمتها إدارة الرعاية اللاحقة لأسر المسجونين مابين مساعدات مالية ، ومشروعات تجارية والإلحاق بالعمل ، بالإضافة إلى التأهيل ، كما ارتفعت المساعدات المتنوعة ، والإلحاق بالعمل ، والمشروعات التجارية من عام ٢٠٠٨إلى ٢٠٠٩.

ثاني عشر: العاملين والرعاية اللاحقة:

أكدت الدراسة الميدانية أن عينة العاملين من الضباط والمدنيين حصلت على مؤهل عالي ، كما أكدت الدراسة على حصول غالبية العينة على دورات تدريبية في مجال الرعاية اللاحقة بنسبة ٩٦%

وتراوحت سنوات الخبرة بمجال الرعاية اللاحقة مابين؛ أقل من عشر سنوات بنسبة ٢٨% ، وأكثر من ١٠ سنوات بنسبة٧٢%. وهو ما يشير إلى ارتفاع الخبرة بين غالبية العاملين ، ويكشف ارتفاع الخبرة عن القدرة في التعامل مع المشكلات ، ومعرفة أبعاد التعامل مع أسر المسجونين ، والمفرج عنهم والجهات المعاونة في هذا المجال.

١) الرعاية الاجتماعية:

هل تقوم الإدارة بالرعاية الاجتماعية للمفرج عنهم وأسرهم؟تشير البيانات الميدانية إلى أن جميع عينة العاملين أكدوا أن الإدارة تقوم بالرعاية الاجتماعية لأسر المسجونين والمفرج عنهم. وقد ترجع بعض هذه الاستجابات إلى حرص الإدارة على الاهتمام بالجانب الاجتماعي للمفرج عنهم وأسر المسجونين.

جدول(١١)

صور الرعاية الاجتماعية للمفرج عنهم وأسرهم

صور الرعاية الاجتماعية للمفرج عنهم وأسرهم	التكرار	%
العمل على تغيير نظرة المجتمع لهم	٢٢	٥٥
مساعدتهم على حل المشكلات الأسرية	٢٨	٧٠
المساعدة على التحاق الأبناء بالتعليم	١٢	٣٠
المساعدة على توفير سكن ملائم	٧	١٧.٥
تنسب النتائج إلى	٤٠	

وتتعدد صور الرعاية الاجتماعية للمفرج عنهم وأسرهم مابين؛ حل المشكلات الأسرية ، وتغيير نظرة المجتمع للمسجونين وأسرهم، بالإضافة إلى محاولة حل المشكلات التعليمية ،والمشكلات السكنية.

٢) الرعاية الاقتصادية:

تمثل الرعاية الاقتصادية لأسر المسجونين والمفرج عنهم أهمية ، وذلك لتعدد المشاكل التي تنتج عن ضعف الجانب الاقتصادي. لذا تقوم الإدارة بالرعاية الاقتصادية للمفرج عنهم وأسرهم كما يرى جميع العاملين.

شكل (٥) صور الرعاية الاقتصادية

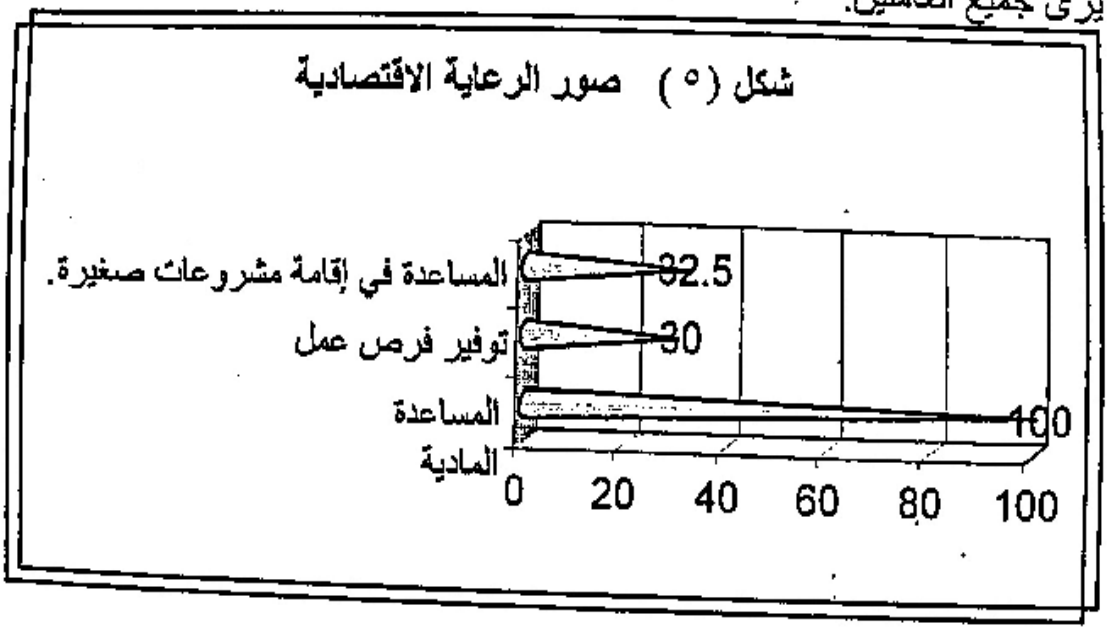

تشير البيانات الميدانية إلى تعدد صور الرعاية الاقتصادية مابين؛ المساعدات المادية بنسبة ١٠٠% ، المساعدة في إقامة مشروعات صغيرة ، توفير فرص عمل.

٣) الرعاية الصحية:

تشير البيانات الميدانية إلى أن جميع العاملين يرون قيام إدارة الرعاية اللاحقة بالرعاية الصحية للمفرج عنهم وأسرهم. وهو ما يشير إلى تعدد مجالات الرعاية والتي تتعدد بتعدد احتياجات اسر المسجونين والمفرج عنهم.

جدول(١٢)صور الرعاية الصحية التي تقدمها الإدارة من وجهة نظر العاملين

صور الرعاية الصحية التي تقدمها الإدارة	التكرار	%
المساعدة في الكشف والفحوص	٣٦	٩٠
المساعدة في العلاج	٢٣	٥٧.٥
تقديم أجهزة للمعاقين	١٦	٤٠
تنسب النتائج إلي	٤٠	

وترتفع الرعاية الصحية التي تقدمها إدارة الرعاية اللاحقة ما بين ؛ المساعدة في الكشف والفحوص، المساعدة في العلاج، تقديم أجهزة للمعاقين.

٤) العلاقات العامة والمسئولية الاجتماعية:

للعلاقات العامة أهمية ودور هام في تنمية المسئولية الاجتماعية ،إن العلاقات العامة تعتمد في عملها بشكل اساسى على المسؤولية الاجتماعية وهذا يجعلها تعمل بمصالح المجتمع بالتوازي مع مصالح المؤسسة كما أنها تعد علما يلتزم بقيم الأخلاق والمبادئ و لا تستطيع العلاقات العامة أن تحقق أهدافها بمعزل عن التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية والتعليمية والدينية التي يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا في سلوك الأفراد العاملين بها.

جدول(١٣)

أدوار العلاقات العامة بإدارة الرعاية اللاحقة

تقوم إدارة العلاقات العامة بالرعاية اللاحقة بـ :	التكرار	%
معاونة المفرج عنهم في الحصول علي فرصة عمل تكفل أسباب العيش الشريف لهم	٢٤	٦٠
إتاحة الفرصة لتوفير الكسب الشريف للقادرين من أفراد أسر المسجونين	٢٠	٥٠
مساعدة أسر المسجونين علي انتظام أبنائهم في المدارس	١٨	٤٥
مساعدة أسر المسجونين في العلاج علي نفقة الدولة	١٧	٤٢.٥
مساعدة المفرج عنهم وأسر المسجونين في إقامة المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجهات الأخري	١٣	٣٢.٥
تقديم الدعم المادي اللازم للمشروعات المقامة بالفعل	١٤	٣٥
الرعاية الاجتماعية لأسر المسجونين	٣٨	٩٥
دراسة مشكلات واحتياجات الأسر	٣٦	٩٠
تلبية طلبات الجمهور قدر الإمكان .	١٩	٤٧.٥
التوعية بالخدمات التي تقدمها الإدارات المختلفة.	٣٧	٩٢.٥

كفالة وسرعة وصول الضمان الاجتماعي للمفرج عنهم وأسر المسجونين.	٢٨	٧٠
التعرف على احتياجات المفرج عنهم وأسر المسجونين وحل مشكلاتهم.	٢٥	٦٢.٥
تعريف المواطنين برسالة إدارة الرعاية اللاحقة وإبراز الجهود التى تبذلها لصالح الوطن والمواطنين	١٤	٣٥
إمداد الجمهور بالبيانات والمعلومات التى تساعده في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها إدارة الرعاية اللاحقة	١٧	٤٢.٥
إرشاد المواطنين فيما يتعلق بسلامتهم وتجنب الأخطار	١٤	٣٥
المساعدة في إنهاء الإجراءات الإدارية لأي من الجهات المختلفة كاستخراج بطاقات تحقيق الشخصية أورخص القيادة. الخ.	٢٣	٥٧.٥
تنسب النتائج إلى	٤٠	

تتعدد أدوار العلاقات العامة بإدارة الرعاية اللاحقة مابين ؛ أدوار توعوية(التوعية بالخدمات التي تقدمها الإدارات المختلفة، إرشاد المواطنين فيما يتعلق بسلامتهم وتجنب الأخطار، تعريف المواطنين برسالة إدارة الرعاية اللاحقة وإبراز الجهود التى تبذلها لصالح الوطن المواطنين، إمداد الجمهور بالبيانات والمعلومات التى تساعده في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها إدارة الرعاية اللاحقة) ، وحل المشكلات الاجتماعية(دراسة مشكلات واحتياجات الأسر، الرعاية الاجتماعية لأسر المسجونين).

والمساعدات الإدارية(المساعدة في إنهاء الإجراءات الإدارية لأي من الجهات المختلفة كاستخراج بطاقات تحقيق الشخصية أورخص القيادة. الخ، مساعدة أسر المسجونين في العلاج علي نفقة الدولة)، والمساعدات الاقتصادية متمثلة في؛ مساعدة المفرج عنهم وأسر المسجونين في إقامة المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجهات الأخري ، تقديم الدعم المادي اللازم للمشروعات المقامة بالفعل، إتاحة الفرصة لتوفير الكسب الشريف للقادرين من أفراد أسر المسجونين، معاونة المفرج عنهم في الحصول علي فرصة عمل تكفل أسباب العيش الشريف لهم).

٦) المشكلات والمقترحات التي تواجه العاملين:

جدول(١٤)

المشكلات والمقترحات

المشكلات التي تواجة العاملين في القيام بدورهم تجاه المفرج عنهم وأسر المسجونين	التكرار	%
- مشكلات تتعلق بالقوانين واللوائح	٣٥	٨٧.٥
- عدم الوعي بخدمات الإدارة	٢٤	٦٠
- صعوبة الاتصال بمستحقي الخدمة	١٩	٤٧.٥
- ضعف الإمكانيات المادية	٣٠	٧٥
- تحايل بعض الأسر والمفرج عنهم للحصول على خدمات لايستحقونها	١٤	٣٥
تنسب النتائج إلى	٤٠	

تتعدد المشكلات التي تواجه العاملين في القيام بدورهم تجاه المفرج عنهم وأسر المسجونين وتتمثل في؛ مشكلات تتعلق بالقوانين واللوائح بنسبة ٨٧.٥% ، ضعف الإمكانيات المادية بنسبة ٧٥%، ثم عدم الوعي بخدمات الإدارة، يليها صعوبة الاتصال بمستحقي الخدمة ، وتأتي تحايل بعض الأسر والمفرج عنهم للحصول على خدمات لايستحقونها في المرتبة الأخيرة.

مناقشة نتائج الدراسة

سعت الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس مؤداه :**ما محددات المسئولية الاجتماعية الداخلية لأجهزة العلاقات العامة بإدارة الرعاية اللاحقة بالمؤسسة الأمنية تجاه أسر المسجونين والمفرج عنهم؟**

- حيث أكدت الدراسة الميدانية على تعدد صور رعاية المفرج عنهم مابين؛ الرعاية الاجتماعية، ثم المساعدة في استخراج الأوراق ، يليها الرعاية النفسية ، ثم توفير فرص عمل للمتعطلين ، ضمان مورد مالي، المساعدة في عمل مشروعات صغيرة،تقدم الخدمات الصحية، المساعدة في توفير مسكن مناسب. وتمثلت المساعدات في الجانب الأدبي والاجتماعي حيث تعمل الإدارة على تغيير نظرة المجتمع للأسرة ، بالإضافة إلى محاولة حل المشاكل الزواجية ، و مساعدة الأبناء على الالتحاق بالتعليم أو إكمال تعليمهم وعدم التسرب لسجن العائل.

وتتفق أشكال وطبيعة المساعدات مع طبيعة المشاكل التي تواجه أسر المسجونين والتي يتمثل أهمها في ؛ مشاكل تتعلق بالشكل الاجتماعي ومشكلات مادية تتجلى في عدم قدرة الأبناء على دخول المدارس، ومشكلات اجتماعية.

وتتفق هذه النتائج مع تأكيد نظرية المسئولية الاجتماعية على قيام إدارة الرعاية اللاحقة بالتزاماتها الاجتماعية في خدمة المجتمع وأفراده. كما تتفق ونتائج دراسات (مصطفى رزق ١٩٩٤ ، سيد محمدين٢٠٠٠،ودراسة المجدوب١٩٧٣) حيث أكدت هذه الدراسات على ضرورة وأهمية رعاية اسر المسجونين.

كما تعددت وتنوعت المساعدات المقدمة للمفرج عنهم ما بين ؛ علاج إدمان ، والتأهيل ، والمساعدات المتنوعة ، والمساعدات المالية ، بالإضافة إلى المساعدة على الالتحاق بعمل ، وتسهيل الإجراءات لاستخراج رخصة قيادة أو عمل مشروعات تجارية. وهذه النتائج تتفق مع دراسة (فادية أبو شهبة١٩٩٠) والتي أكدت على رعاية المفرج عنه وتأهيله داخل السجن).

وتشير هذه النتائج الميدانية إلى تعدد أنشطة وخدمات إدارة الرعاية اللاحقة سواء لأسر المسجونين أو للمفرج عنهم ما بين خدمات اجتماعية ، وخدمات اقتصادية ، وخدمات تعليمية. وذلك بما يتفق واحتياجات ومشكلات الأسر والمفرج عنهم ، وهو ما يشير إلى ارتفاع الأداء الاجتماعي الناتج عن المسئولية الاجتماعية للإدارة والعاملين فيها.

وعلى الرغم من تعدد خدمات وأدوار إدارة الرعاية اللاحقة إلا أن هذه الخدمات ما زالت تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتدعيم لتصل إلى جميع المستفيدين ، ويكشف عن ذلك تعدد المشكلات التي تواجه العاملين في القيام بدورهم تجاه المفرج عنهم وأسر المسجونين وتتمثل في؛ مشكلات تتعلق بالقوانين واللوائح ، ضعف الإمكانيات المادية حيث لاتوجد ميزانية تساعد على أداء الخدمات المنوطة بالإدارة كما ينبغي أن يكون، كما يمثل عدم الوعي بخدمات الإدارة أهمية تكشف عن عدم التعامل مع الإدارة أوالتعامل العشوائي معها والمطالبة بخدمات لاتتفق وأهداف الإدارة ، كما يمثل صعوبة الاتصال بمستحقي الخدمة مشكلة أساسية حيث ضعف أساليب الاتصال ، وعدم وجود

عناوين محددة خاصة لقاطني المناطق العشوائية ، وتأتي تحايل بعض الأسر والمفرج عنهم للحصول على خدمات لايستحقونها.

توصيات:

يمكن وضع عدد من التوصيات بشأن رعاية أسر السجناء ، والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم تتمثل فيما يلي:

١) تفعيل القوانين واللوائح بما يفعل أداء العاملين ، ويفتح المجال للتعاون مع الجهات الأخرى خاصة مؤسسات المجتمع المدني بما يتفق مع مبادئ المسئولية الاجتماعية.
٢) زيادة التوعية بخدمات الإدارة ، وكيفية الحصول على هذه الخدمات.
٣) المساواة بين المواطنين ، حيث لايتم توزيع الخدمات على مستحقيها بالعدل.
٤) وجود قنوات اتصال بين الإدارة وأسر المسجونين أو المفرج عنهم وهو ما أكدته أيضا دراسة (**سلوى العوادلي٢٠٠٩**) والتي أكدت على أهمية استخدام استراتيجيات اتصالية في عرض المسئولية الاجتماعية.
٥) توعية الجهات المختلفة بالمساعدة في الرعاية اللاحقة
٦) رعاية أسر المسجونين في أثناء وجود السجين داخل السجن وقبل الإفراج عنهم، إضافة إلى متابعة أحوال الأسر من الناحية: الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، إضافة إلى التأكد من حفظ الأبناء من جهة أومن فرد يستغل غياب عائلها.
٧) تأهيل المفرج عنه قبل خروجه من المؤسسة العقابية، ويقصد بالتأهيل هنا التأهيل الشامل المتكامل وبجوانبه المتعددة : التأهيل الاجتماعي، والنفسي، والديني، والتعليمي، والمهني. مع التركيز على إكساب هذا السجين حرفة إن لم يكن يمتلكها قبل دخوله إلى السجن. وذلك حتى يتمكن من الانخراط في سوق العمل بشكل سلس ودون عوائق تجعله ينتكس إلى طريق الإجرام مرة أخرى.
٨) تهيئة المناخ المناسب للمفرج عنه من المؤسسة العقابية في المجتمع الخارجي، بالإضافة إلى تهيئة المناخ المناسب في مجتمع السجين الصغير والمقصود بذلك الأسرة لاستقبال المفرج عنه بعد خروجه من المؤسسة العقابية، وليس المطلوب فقط استقباله بل تقبله وجعله يشعر باحتضان الأسرة له وحرصها على عدم عودته إلى الجريمة مرة أخرى. وهذا لن يتأتى إلا بتقديم برامج متكاملة إلى المجتمع بشكل عام وأسر السجناء بشكل خاص.
٩) العمل على إقناع المفرج عنه علمياً وعملياً بإمكانية العودة إلى جادة الصواب وتعزيز مبدأ التوبة في نفسه ومساعدته على تحقيق التوبة الصادقة والعودة إلى طريق الاستقامة والالتزام بالخلق الحسن بشكل يكفل عدم عودته إلى الجريمة مرة أخرى، وتقديم كل دعم نفسي واجتماعي قد يحتاجه في هذه المرحلة.
١٠) العمل على توفير وتهيئة فرص العمل الشريف للمفرج عنهم من السجون، إضافة إلى العمل على عدم جعل السابقة الأولى في حياته عقبة تحول دون استقامته، كما أنه من الضروري توفير تلك الفرصة لأحد أفراد الأسرة خلال وجود السجين بالمؤسسة العقابية إن كان ثمة حاجة لذلك وكانت ظروف الأسرة تستدعي هذا الأمر.

١١) تهيئة المفرج عنه في أثناء وجوده في المؤسسة العقابية وقبل خروجه منها للتعايش مع مجتمعه الصغير - الأسرة - ، وكذلك المجتمع بشكل عام ولابد أن تتم التهيئة قبل وقت كافي ومتناسبة مع المدة التي قضاها في السجن، ويكون ذلك من خلال البرامج الاجتماعية والنفسية المتخصصة وتكون منطلقات هذه البرامج متصفة بالنظرة الشمولية والمتكاملة للعملية الإصلاحية.

١٢) العمل على الحد من عودة المفرج عنه إلى الانحراف مرة أخرى وتقليل نسبة العود للجريمة في ظل هذا التزايد المتسارع في نسبة العودة إلى الجريمة على مستوى العالم بمختلف دوله، وبخاصة أن العديد من الدراسات العلمية تظهر وبشكل كبير فاعلية رعاية المفرج عنهم من السجون في الحد من العود للانحراف متى ما تم تقديمها وفق النظرة الشاملة والمتكاملة للرعاية اللاحقة.

١٣) توفير المعلومات اللازمة للمفرج عنهم عن إمكانات المجتمع وكيفية الاستفادة منها في سلوك الطريق القويم، والقيام بمبدأ أساس في الخدمة الاجتماعية وهو مساعدة العميل لمساعدة نفسه وعدم جعله يتحول إلى عالة على المجتمع.

المراجع:

١. جهود إدارة الرعاية اللاحقة : مطبعة الشرطة ، عام ٢٠٠٤ م ، ص ٣٩ .ينتقل (١)

٢. علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ،ص٢٣٠.

٣. فوزية عبد الستار: الرعاية اللاحقة للمسجونين ، بحث منشور بالمؤتمر الدولي العربي الأول للرعاية اللاحقة ، الاتحاد المصري لرعاية المسجونين ، القاهرة ١٩٩٠.

4. Cynthia, Clark, Differences Between Public Relation and corporate Social Responsibility: An Analysis, Public Relations Review, Vol. 26no3, 1999. p.p. 368-370.

٥. على عجوة ، العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠١ ، ص ١٥ ،٢٢.

6. Kitchen, Philip J.public Relations : Principles & Practice, International Thomson Business press, 1997. pp. 129-130.

7. Strydom, P. (1999). The Challenge of Responsibility for Sociology. Current Sociology, vol.17, (3) : 65-82

8. Ulrich, Beck : Risk Society : Towards a new modernity, New Delhi: Sage Publication, 1986.

9. Fink, Conard C. (1988) "Media Ethics in News room and Beyond " New York : MC graw, Hill company, p.10.

١٠. محمود علم الدين ، أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين ، (القاهرة : د.ن ، ٢٠٠٩) ، ص ٢٥٦ .

١١. جابر عبد الحميد جابر (١٩٨٥): العلاقة بين المسئولية الاجتماعية ومتغيرات الكيف في الحياة المدرسية (بحوث ودراسات نفسية)، مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، المجلد الحادي عشر، ص ص ٢٥٩- ٢٨١ .

١٢. احمد كمال ، المسئولية الاجتماعية لجمعيات رجال الإعمال المستثمرين دراسة حالة لجمعيتي مستثمري مدينة السادس من أكتوبر و مستثمري العبور ، ورقة للمؤتمر السنوي الحادي عشر ، للمركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، ٢٠٠٩ القاهرة

13. Ennis, Catherine , d (1994) : Urban secondary teachers value orientations delineating curricular goals for social responsibility , journal of teaching in physical education , vol, 13 ,p.632

١٤. أحمد محمد مصطفى ، الخدمة الاجتماعية في مجال العلاقات العامة ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،٢٠٠٠، ص٣٦.

١٥. عزه عبد العزيز عبد اللاه ، المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٢

١٦. عبد الوهاب كحيل ، المسئولية الاجتماعية للصحافة المدروسة (القاهرة : دار الفكر العربي / ط١ ، ١٩٩٢ .

١٧. محمد حسام الدين أبو العلا ، المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية ، دراسة مقارنة للمضمون والقائم بالاتصال ، رسالة ماجستير ، غير منشورة كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .
١٨. حسن عوض الرشيدي هديان الرشيدي: ممارسة المسئولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص لدولة الكويت، رسالة ماجستير في غدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٦١هـ ١٩٩٦م.
19. Kristie Bunton, Social Responsibility in covering community Division: Anarrative case analysis, http://Jmme byv,edu/abstracts. Html.
٢٠. عبد الجواد سعيد ربيع ، المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية في معالجة قضايا المجتمع ، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي التاسع : أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، مايو ٢٠٠٣ .
21. Blamer , F& Gray,T.(2007)Mapping The Interface Between Corporate Identity, Ethics And Corporate Social Responsibility, Journal Of Business Ethics Vol ,76,pp1–5
٢٢. احمد كمال ،المسئولية الاجتماعية لجمعيات رجال الأعمال المستثمرين،دراسة حال علي جمعيتي مستثمري مدينة السادس من أكتوبر،ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٩
٢٣. عفاف إبراهيم عبد القوي،المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية في التدريب ،ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٩
٢٤. سلوى العوائلي (٢٠٠٩) تأثير استخدام برامج المسئولية الاجتماعية عبر الإنترنت على بناء سمعة المنظمة بحث مقدم إلى مؤتمر الإعلام وقضايا الإصلاح فى المجتمعات العربية:الواقع والتحديات
٢٥. اشرف عبد المغيث(٢٠١٠) بعنوان: العلاقة بين سمعة المنظمة وممارستها لبرامج المسؤولية الاجتماعية لمكافحة قضايا الفقر في مصر ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس عشر تحت عنوان " وسائل الإعلام و قضايا الفقراء و المهمشين فى مصر " جامعة القاهرة ، كلية الإعلام، ١٢-١٥/يوليو ٢٠١٠
٢٦. أحمد المجدوب : الآثار الاجتماعية لنظام الرعاية اللاحقة ، بحث مقدم لمؤتمر الرعاية اللاحقة لرعاية المسجونين ، القاهرة ١٩٧٣م ص ١١٥
٢٧. على فهمي: رعاية المسجونين وأسرهم ، جمهورية مصر العربية ، دراسة الوضع الراهن وآفاق جديدة ، بحث مقدم لمؤتمر الرعاية اللاحقة للمسجونين ، القاهرة ١٩٧٣ ص٢٩.
28. W.H. SACK And OTHERS: "The Children of Imprisoned Parents Psychocial Exploration" (American Journal Of Arthapsychiatry). VOL 1976 P. 58
٢٩. عادل محمد انس القدوسى: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ١٩٧٧ ص ١١١
٣٠. الغمرى الشوادفى: دور الاخصائى الاجتماعي في التعامل مع اسر المسجونين، دراسة وصفية بجمعية رعاية اسر المسجونين وأسرهم بكفر الشيخ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية – القاهرة ١٩٨٢م ص ٣٢

٣١. فادية يحي أبو شهبة: الاتجاهات الحديثة في تأهيل المذنبين وعلاقتها بالرعاية اللاحقة، ورقة عمل بالتنسيق بين الاتحاد الدولي والمصري لرعاية المسجونين وأسرهم للمؤتمر الدولي العربي الأول للرعاية اللاحقة ، القاهرة ١٩٩٠ ص ٩٢
٣٢. سيد احمد محمدين: تقيم دور إدارة الرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، القاهرة ٢٠٠٠م
٣٣. مصطفى رزق مطر: الرعاية اللاحقة للمحكوم عليهم والمفرج عنهم وأسرهم ، بحث مقدم للجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي ، القاهرة ١٩٩٤ .
٣٤. صلاح الدين محمد عيسى : مشروع النظام الأساسي للاتحاد العربي لجمعيات رعاية المسجونين وأسرهم ، تقرير غير منشور ، القاهرة ١٩٨٩ م ص ٣ .
٣٥. جهود إدارة الرعاية اللاحقة : مطبعة الشرطة ، عام ٢٠٠٩ م